جامعـــة قاصـــدي مربـــاح ورقلـــة

كلية العلوم الإنسانية والعلـــوم الإجتماعـية

قسـم علم الإجتماع والديموغرافـيا LMD

مذكـرة لنيـل شهـادة ليســانس

ميدان : العلوم الإجتماعــية

شعبة: الأنثروبولوجـيا

تخصص : الأنثروبولوجيا الإجتماعية والثقافية

من إعداد الطلبة:

دقلة الأزهـــر

تومي مفتـــاح

نعامي إسماعـيل

العنوان :

التغيّر الأسري وعلاقـته بنمط السكن العمودي

الدراسة الميدانية بمدينة ورقلة

تحت إشـراف الأستـــاذ:

ـ الدكتور خليفة عبد القادر

الأستاذ المناقش:

ـ عيساوي الساسي

السنة الجامعية:2014/2013

شكـر وتقديـر

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات .

لقد تم بعونه إنجاز هذه المذكرة، كباكورة لسنوات تحصيلنا النظري الذي سهر عليه طاقم من الأساتذة الكرام، نقدم لهم خالص عرفاننا شكرنا لمجهوداتهم .

كما نتقدم بشكرنا الجزيل إلى أستاذنا الفاضل **الدكتور خليفة عبد القادر** الذي شرفنا بإشرافه على إنجاز مذكرتنا هذه، وخصنا بعنايته وتوجيهاته السديدة في كل مراحل إنجاز ها .

وكذلك كل من الاستاذة **شرقي رحيمة، بوزغاية باية وبن صافي سميرة** على يد العون التي قدمنها لنا في عملنا هذا وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إتمام هذه المذكرة،

سائلين المولى عز وجل التوفيق والسداد في باقي المشوار

فهرس المحتويـات

شكر وعرفان..... أ

فهرس المحتويات.....ب

قائمة الجداول.....د

ملخص الدراسة.....ذ

مقدمة.....ي

الفصل الأول: الإطار المنهجي والنظري للدراسة

تمهيد..... 4

1_الإشكالية..... 5

2- أسباب إختيار الموضوع..... 6

3- أهمية وأهداف الدراسة..... 6

4_ مفاهيم الدراسة..... 7

5- الدراسات السابقة..... 11

6- نظرية الدراسة..... 13

الفصل الثاني: الإطار الميداني

تمهيد.....18

أولا: مجالات الدراسة.....19

1- المجال المكاني.....19

2- المجال الزمني.....20

3- المجال البشري.....20

4- العينة وطريقة إختيارها.....21

5_ منهج الدراسة.....21

ثانيا: أدوات جمع البيانات.....22

1- الملاحظة.....22

2- الإستبيان.....22

الفصل الثالث: تحليل البيانات وإستخلاص النتائج

أولا: تفريغ وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.....25

ثانيا: استخلاص النتائج.....51

1- نتائج الدراسة.....51

2- النتيجة العامة.....52

الخاتمة.....54

قائمة المراجع.....56

الملاحق.

_ قائمة الجداول _

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح توزيع الأسر حسب الجنس	25
02	يوضح توزيع الأسر حسب السن	26
03	يوضح توزيع الأسر حسب المستوى التعليمي	27
04	يوضح توزيع الأسر حسب الحالة العائلية	28
05	يوضح توزيع الأسر حسب عدد أفراد الأسرة	29
06	يوضح توزيع الأسر حسب أسباب السكن في العمارة	30
07	يوضح توزيع الأسر حسب طبيعة ملكية المسكن	31
08	يوضح توزيع الأسر حسب مدة الإقامة في المسكن	31
09	يوضح توزيع الأسر حسب عدد غرف المسكن	32
10	يوضح توزيع الأسر حسب رأيهم بالمسكن الذي يعيشون فيه	33
11	يوضح توزيع الأسر حسب ملائمة عدد غرف المسكن لهم	34
12	يوضح توزيع الأسر حسب إضافة التعديلات على المسكن	35
13	يوضح توزيع الأسر حسب موافقتهم على السكن في العمارة	37
14	يوضح توزيع الأسر حسب توافق المسكن مع عاداتهم وتقاليدهم	38
15	يوضح توزيع الأسر حسب توفّر المسكن على متطلباتهم	39
16	يوضح توزيع الأسر حسب مشاركة الآخرين لهم في المسكن	39
17	يوضح توزيع الأسر حسب البقاء طويلا داخل المسكن	40
18	يوضح توزيع الأسر حسب الإستعداد لمغادرة المسكن في حالة ضمان سكن فردي أحسن	41
19	يوضح توزيع الأسر حسب الشعور في حالة وجود شخص آخر معهم في المسكن	41

20	يوضح توزيع الأسر حسب توفير المسكن للتنشئة الجيدة للأطفال	42
21	يوضح توزيع الأسر حسب الراحة والإستقلالية داخل المسكن	43
22	يوضح توزيع الأسر حسب المكان المفضل لتجمع أفرادها داخل المسكن	44
23	يوضح توزيع الأسر حسب تبادل الزيارات مع الأقارب	45
24	يوضح توزيع الأسر حسب سلوكات أفرادها وتوافقها مع فضاءات المسكن	46
25	يوضح توزيع الأسر حسب رأيهم في السكن في العمارة	47
26	يوضح توزيع الأسر حسب رأيهم بالمشاكل التي تعاني منها عند السكن في العمارة	47
27	يوضح توزيع الأسر حسب رأيهم بإعتبار السكن الجماعي نموذج لأسرة متحضرة	48
28	يوضح توزيع الأسر حسب تفضيل نوع المسكن	48
29	يوضح توزيع الأسر حسب رأيهم في التأثير الأكثر للعلاقة بين الأسرة والمسكن	49
30	يوضح توزيع الأسر حسب الحل المقترح لتأمين التوافق بين الأسرة والمسكن	50

ملخص الدراسة:

إهتمت هذه الدراسة بموضوع التغيّر الأسري وعلاقته بنمط السكن العمودي، لما نتج عن هذه العلاقة من تغيرات سواء على مستوى الأسرة أو المسكن أو كلاهما، والذي يعتبر من المواضيع الحديثة في المجتمع الجزائري ذات البعد الانثروبولوجي، كما إرتبطت هذه الدراسة بمجتمع مدينة ورقلة الذي يعد نموذجا للتغيّر في النسيج العمراني والإجتماعي والثقافي.

وتمثلت إشكالية الدراسة فيما يلي:

- هل للتغيّر الأسري علاقة بنمط السكن العمودي؟

لتندرج منه الأسئلة الفرعية التالية:

1-هل تتأثر أم تؤثر الأسرة في مثل هذا النمط من السكن (السكن العمودي)؟

2-هل يضمن هذا النمط من السكن للأسرة الحفاظ على ثقافتها من قيم وعادات وتقاليد؟

ومن أهمية وأهداف الدراسة ما يلي:

1- الأخذ بعين الاعتبار الجوانب السلوكية والاجتماعية والثقافية للأسرة داخل المسكن.

2- إبراز التغير في العلاقات الأسرية و دور السكن في تأثيره عليها.

وقد حدد المنهج الوصفي للدراسة، وتم اختيار العينة عشوائيا من مدينة ورقلة ككل، بحيث وزعت استمارة الاستبيان على الأفراد الذين يسكنون في السكنات الجماعية (السكن العمودي)، وتضمن خمسة محاور ويحتوي كل محور على ستة أسئلة ليصل مجموع الأسئلة إلى 30 سؤال، وتم إستخدام 60 أسرة تقطن في المساكن الجماعية كعيّنة للدراسة.

وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن الأسرة أثرت في مساكنها بشكل كبير نظرا لضيقها وعدم إحتوائها لعدد أفرادها، بحيث أضافت تعديلات على مستوى معظم المرافق التي توفرها، بالشكل الذي يتناسب مع حاجات ومتطلبات هذه الأسر ويضمن راحتها .

- الأسرة وحسب ثقافتها لا يمكنها وبأي حال من الأحوال التأقلم مع نمط السكن العمودي لإحتوائها كما هي وتمسكها بالمحافظة على عاداتها، تقاليدها وحفاظها (الحرمة من أهم عناصر ذلك)، إلى جانب تصرفات وسلوكات أفراد هذه الأسر ذات الطابع التقليدي.

– إن الأسر غير راضية على مساكنها، لأن المساكن الجماعية لا تتوافق مع عادات وتقاليد هذه الأسر كما أنها لا تتوفر على المتطلبات الضرورية التي تلبي حاجات الأسرة الضرورية .

– تقلص حجم وشكل الأسرة من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية (زواجية) نتيجة لضيق السكنات ذات النمط العمودي والتصميم الذي لا يعبر على ثقافة الأسرة الجزائرية بصفة عامة، كما إضطرت إلى التغيير من سلوكاتها وبعض العادات كزيارة الأقارب.

– إن السكن في العمارة يعد كثقافة دخيلة على الأسرة الجزائرية، فهو بمثابة حل لمشكلة السكن لا غير، وهذا دليل على إفتقاره لعدة وظائف أساسية وعدم إحتوائه على الفضاءات اللازمة لأفراد هذه الأسر كتلك الخاصة بلعب الأطفال، وهذا يؤدي إلى عدم التنشئة الجيدة لهم وللأجيال القادمة..

– إن السكن في العمارة يلقي على عاتق الأسر بعض المشاكل والتي من ضمنها العلاقات الإجتماعية المتوترة وعدم الراحة، وهذا يعود على مردودية أفراد هذه الأسر وسلبا على المجتمع.

– كما أن الأسرة الجزائرية تسعى لتأمين سكن فردي أكثر من الإصلاحات في تصميم المساكن الجماعية و جعلها ملائمة لعاداتها وتقاليدها، وهذا دليل على التمسك بالقيم والعادات والتقاليد الراسخة في الأسرة الجزائرية.

النتيجة العامة:

في ظل التغيرات والتطورات التي طرأت على الأسرة الجزائرية بصفة عامة والأسرة الصحراوية خاصة، نجد أن عامل المسكن له علاقة كبيرة في هذه التغيرات والتي تتجلى في التركيبة البنائية والوظيفية للأسرة، وبما أن السكن العمودي يفتقر إلى العديد من الوظائف والحاجات ولا يتماشى مع الموروث الثقافي للأسرة الجزائرية، التي تعودت في الماضي على السكن الفردي المنجز حسب رغبتها والملبي لاحتياجاتها، فإن ذلك يساهم وبشكل كبير في هذه التغيّرات.

Résumé de l'étude:

Cette étude s'intéresse au sujet de changement familial et sa relation avec le type de logement vertical, cette relation génère des changements: que ça soit au niveau de la famille, de logement, ou sur les deux ensemble, ce sujet est l'un des nouveaux sujets de la société algérienne en matière d'anthropologie.

On a associé cette étude également à la société de la ville de Ouargla, qui est un modèle pour les changement dans le tissu urbain, le développement social et culturel.

La problématique est la suivante :

-Est ce que le changement qu'a subit la famille a une relation avec le type de logement vertical (habité) ?

Pour arriver aux questions suivantes:

-la famille agit sur le type de logement vertical, ou elle subit des changements par ce dernier ?

-Est ce que ce type de logement peut préserver les valeurs culturelles, les coutumes et les traditions de la famille ?

-l'importance et les objectifs de l'étude :

-Prendre en considération les aspects comportementaux, sociaux et culturels de la famille à l'intérieur du logement.

- montrer le changement dans les relations familiales, le rôle du logement et son effet sur ça.

On a opté pour l'approche descriptive dans l'étude, l'échantillon aléatoire est sélectionné de la ville de Ouargla, de sorte que les imprimés de questionnaire sont distribués sur des personnes qui vivent dans des logements collectifs (logements verticaux) il contient cinq axes avec six questions pour chacun et avec un total de trente questions.

60 familles vivant dans des logements verticaux font l'échantillon de l'étude.

Et on tire les conclusions suivantes:

-Les familles ont modifié leurs logements en grande partie, pour la raison qu'ils sont étroits et qu'ils ne contiennent pas tous ses membres , des modifications sont

Apportées sur la plupart des parties de logement ; afin qu'ils conviennent à leurs besoins et leurs repos.

-La famille, et avec sa culture ne peut en aucun cas s'adapter avec ce type de logement – vertical- en préservant ses coutumes, ses traditions et (l'inviolabilité,

L'élément le plus important), ainsi que les actions et les comportements des membres de ces familles qualifiées de traditionnelles.

-Les familles ne sont pas à l'aise dans ces logements collectifs qui ne sont pas compatibles avec les coutumes et les traditions de ces familles, et ne disposent pas des conditions nécessaires qui répondent à leurs besoins .

-La Réduction de la taille et la forme de la famille, d'une famille élargie à une famille nucléaire (conjugale) en raison de la conception de logement vertical étroit qui ne reflète pas la culture de la famille algérienne en général, et qui a été forcée de changer certaines comportements et habitudes comme les visites familiales.

-Le bâtiment est une culture étrangère à la famille algérienne , il sert comme une solution au problème du logement et pas plus , et ceci est la preuve de son manque de plusieurs fonctions essentielles , et il ne contient pas d'espaces requis pour les membres de ces familles comme celles de jeux pour les enfants , ce qui influencent par la suite leurs éducations et celles des futures générations

-L'architecture du logement influencent les familles et génèrent certains problèmes, y compris les relations sociales tendues et l'inconfort , et cela agit sur la rentabilité des membres de ces familles et d'une manière négative sur la société.

-La famille algérienne cherche à obtenir un logement individuel, qui est mieux qu'un logement vertical modifié ; signe de respect des valeurs, des coutumes et traditions de cette famille.

Le résultat général:

À la lumière des changements et développements dans la famille algérienne en général et la famille saharienne en particulier , nous constatons que le logement a une grande relation de ces changements , qui se reflètent dans la composition structurale et fonctionnelle de la famille , et que le logement vertical manque beaucoup de fonctions et ne va pas avec le patrimoine culturel de la famille algérien, qui jadis habitait le logement effectuée individuel réalisé selon son désir et ses besoins, tout ça contribue de manière significative à ces changements.

مقدمة

مقدمة:

تهتم أنثروبولوجيا المدينة بدراسة المدينة على أنها مركز للتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في منطقة محددة، كما تهتم بالجانب العمراني والتخطيطي للمدينة، وبإعتبار المدينة مركز حضري جاذب للسكان نتيجة لعدة عوامل ديموغرافية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية، فهي تملك بذلك خاصية التعقيد سواء على مستوى التركيبة الإجتماعية أو النمط العمراني.

ومن هذا المنطلق تركز الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة على بعض التغيرات والتطورات التي طرأت على التركيبة الإجتماعية خاصة الأسرة التي تعد الخلية الأساسية في المجتمع، لذا فهي المسؤولة في أغلب الأحيان عن القوة والضعف في البنية المجتمعية العامة، مثلما هي مسؤولة بصورة أساسية على التنشئة والتكوين، والنمط العمراني الذي يضم بصفة خاصة المسكن، فالمسكن يعكس قيود البيئة وما تفرضه من ضروريات ويعكس نمط معيشة الإنسان كما يعطينا صورة عن الفرد والأسرة والحياة الإجتماعية، ويعكس التصميم المعماري كذلك الموقع العام للبيئة وطريقة إستخدم الإنسان للموارد.

لكن المحاولات التي بذلت لإكتشاف العلاقة بين الأسرة والمسكن قليلة جدا بالرغم من أهمية الموضوع، ولهذا تطرقنا في هذه الدراسة إلى جزء من أجزاء هذه العلاقة وهي دراسة التغيّر الأسري وعلاقته بنمط السكن العمودي بمدينة ورقلة، الذي يعد هذا النمط العمراني حديث نوعا ما بالنسبة للمنطقة ويتمثل في بناء يرتفع بالإتجاه العمودي على سطح الأرض، وهو عبارة على مجموعة من السكنات فوق بعضها البعض، ويسمى كذلك بالسكن الجماعي.

وتضمنت هذه الدراسة ما يلي:

الفصل الأول : تمثل في الجانب المنهجي والنظري للدراسة من طرح للإشكالية وتحديد أسباب إختيار الموضوع وأهمية وأهداف الدراسة، وتضمن الإطار المفاهيمي للدراسة والذي حدد فيه مفاهيم الدراسة كالتغيّر والتغيّر الإجتماعي، والأسرة والمسكن والسكن العمودي (العمارة).

الفصل الثاني : إفتتحت به الدراسة الميدانية بتناول مجالات الدراسة، المكاني والزماني والبشري بداية بنبذة تاريخية عن المدينة ثم الخصائص العمرانية التي تحتوي عليها، بعد ذلك زمن الدراسة والعينة وطريقة اختيارها، ثم منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات التي استخدمت في الدراسة المتمثلة في الملاحظة والاستبيان.

الفصل الثالث : تضمن هذا الفصل تفريغ وتحليل نتائج الدراسة الميدانية حسب محاور وأسئلة إستمارة الإستبيان، ثم بعد ذلك إستخلاص النتائج منها ومناقشتها ضمن موضوع البحث.

الفصل الأول

الإطار المنهجي والنظري للدراسة

تمهيد

أولا: الإطار المنهجي

1- الإشكالية

2- أسباب اختيار الموضوع

3- أهمية وأهداف الدراسة

4- مفاهيم الدراسة

5- الدراسات السابقة

ثانيا: الإطار النظري

1- ظهور ونشأت البنائية الوظيفية

2- مبادئ النظرية البنائية الوظيفية

3- البنائية الوظيفية والأسرة

تمهيد:

تعتبر مشكلة البحث أحد المراحل الأساسية في عملية البحث العلمي فهي محورية وتحديدها الدقيق يؤثر على سيرورة البحث ككل، ومن هنا وفي بداية هذا الفصل حاولنا طرح إشكالية الدراسة، وتتبعا لمنهجية البحث تطرقنا إلى أهداف وأهمية الدراسة ثمّ تحديد مفاهيم الدراسة إختتام الفصل كان بذكر الدراسات السابقة.

الإشكالية:

تشهد مجتمعاتنا اليوم تطورات وتغيّرات في مختلف مجالات الحياة السياسية و الإجتماعية والثقافية وحتى العمرانية، فمن المؤكد أن التغير ظاهرة طبيعية وحتمية أساسية لابد منها في الكون، بحيث بدأت تظهر تحولات كبرى في المجتمعات خاصة ما يتعلق بالعلاقات الإجتماعية داخل المجتمع الواحد ونظرا لهذه التغيرات المتسارعة في أنماط العلاقات الإجتماعية وظهور أشكال ومعايير أخرى فيما يخص العلاقات الأسرية بالذات.

فالأسرة بإعتبارها النواة الأولى لبناء المجتمع وتعد المكان المفضل والأمثل للإنتاج الإجتماعي فهي بذلك تمد المجتمع بأساسيات لا يمكن البّتة الإستغناء عنها، كما أن لها الدّور الأساسي في الحفاظ على كيان المجتمع، وعلى غرار ذلك فالأسرة الجزائرية كغيرها من أسر العالم عامة وأسر العالم العربي خاصة، شهدت تغيرات على مستوى التركيبة البنائية والوظيفية فظهرت ما يسمى بالأسر النووية وبشكل كبير، بعدما كانت الأسر الممتدة كما إختلفت بعض الوظائف الأسرية وتعددت.

ولضمان إستقرار الخلية الأولى في المجتمع يجب توفير بيئة سكنية ملائمة، فالمسكن بإعتباره المكان الوحيد الذي تقضي فيه الأسرة أغلب الأوقات وهو حق أساسي من حقوقها فهو ذا أهمية بالغة يحتاجها الفرد للعيش والإستقرار وليكون في مأمن عن العديد من المشاكل، ونظرا للنمو المتسارع للسكان وبفعل الزيادة الديموغرافية الكثيفة زادت الحاجة إلى السكن ليعرف المسكن أنماط جديدة وحديثة (السكن العمودي) وإن لم يكن فليقلّل من مشكلة السكن، والجزائر كغيرها من الدول إنتهجت هذا الأسلوب من السكنات الجماعية الذي يتكون من العديد من الطوابق والشقق ويجمع مجموعة من الأسر.

وبإنتشار هذا النمط من السكن (السكن العمودي) بدأت تظهر بعض السمات في المجتمع، خاصة على مستوى العلاقات الأسرية لا تعكس مبادئ وقيم ثقافة الأسرة الجزائرية، منها المشاكل الإجتماعية وغياب روح التفاهم والتآخي سواءا داخل الأسرة الواحدة أو بين الأسر.

لهذا تهتم الأنثروبولوجيا وبفرعها أنثروبولوجيا المدينة بموضوع الأسرة وعلاقتها بمثل هذا النمط من السكن الذي قد يعاني ضعفا في تأدية وظائفه، وقد لا يعبر عن ثقافة الأسرة أو قد لا يحفظ حريتها وخصوصيتها خاصة بعد الإنتشار الواسع على الساحة اليوم، ومن جهة أخرى التغير الذي مسّ الأسرة لذا كان لابد من دراسته والتطرق إليه، ومن هذا المنطلق ندرج التساؤل الرئيسي التالي:

- هل للتغيّر الأسري علاقة بنمط السكن العمودي؟

وتتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

3- هل تتأثر أم تؤثر الأسرة في مثل هذا النمط من السكن (السكن العمودي)؟

4- هل يضمن هذا النمط من السكن للأسرة الحفاظ على ثقافتها من قيم وعادات وتقاليد؟

2-أسباب اختيار الموضوع:

2-1- أسباب موضوعية:

- لم يكن اختيار الموضوع محل صدفة ؛ و إنّما بعد ملاحظة و إستطلاع أين تكوّنت جملة من الأفكار و تفاعلت من خلال التطوّر و التغيّر في النسيج و النمط العمراني الحاصل في المجتمع و تأثيره على الأسرة أو الخلية الاساسية للمجتمع.
- تخلّي و تنازل الكثير من الأسر على بعض عاداتهم و تقاليدهم في سبيل التكيّف مع السكن الحديث (السكن العمودي).
- التعرّف على خصوصيات الأسرة داخل السكن العمودي و التغيرات و استخدامها له.

2-2- أسباب ذاتية:

- موضوع مهم يدخل ضمن تخصصنا العلمي.
- ندرة المهتمين بهذا الموضوع.
- صيانة و تعزيز و تطوير الدراسات في هذا المجال.

3- أهمية و أهداف الدراسة:

3-1- أهمية الدراسة:

لموضوع الدراسة أهمية كبيرة، وتبرز هذه الأهميّة في الأخذ بعين الإعتبار الجوانب السلوكية والإجتماعية والثقافية للأسرة داخل المسكن.

- إثراء البحث العلمي وتوجيه إهتمام الباحثين المختصين بهذا المجال لمراعاة خصوصية الأسرة.
- تدارك الأخطاء التي وقعت جراء إغفال متطلّبات الأسرة المحسوسة و اللّامحسوسة من قبل المعماريين.

3-2- أهداف الدراسة:

لكل بحث هدف او مجموعة اهداف ، و نحن من خلال بحثنا هذا نرمي الى تحقيق الاهداف التالية:

- التعرف على فاعلية المسكن و المتطلبات التي تأمل الاسرة ان يتوفر عليها.

- ابراز التغير في العلاقات الاسرية و دور السكن في تأثيره عليها.
- الوقوف على معيار ارتباط شكل و نوع الاسرة على المسكن.
- توضيح اهم مظاهر التغيير سواء على مستوى الاسرة او المسكن.

4 – مفاهيم الدراسة:

تتعدد المفاهيم وتتداخل وتتناقض حول القضية الواحدة فالمصطلح والمقصود في علم الإجتماع يحمل عدّة تفسيرات ودلالات كما أنّ تحديد المفاهيم و المصطلحات خطوة أساسية في أيّ بحث أو دراسة لأهمّيتها في تحديد الموضوع بدقّة.

- ويتضمّن موضوع دراستنا مجموعة من المفاهيم الأساسية هي:

4–1– التغيّر:

لغة: إشتقاق من (غيرَ) والتي تدور على أصلين: الأول إحداث شيء لم يكن من قبل. والثاني إنتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى.[1]

إصطلاحا: عرّفه "الجرجاني" بأنه "إحداث شيء لم يكن قبله".[2]

أما في القرآن الكريم فقد أُستعملت كلمة "التغير" لتدل على معان كثيرة دارت حول معناها اللغوي أو أُعطيت معنى خاصاً قوي الصلة به.[3]

وقد اعتبر منهج المعرفة الاسلامى ان التغير هو سنه إلهيه كليه تضبط حركه الوجود الشامل للطبيعة المسخرة والإنسان المستخلف، قال تعالى "...إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ..."[4]

التعريف الإجرائي: هو تحول الأسرة من شكل أو حالة إلى حالة أو شكل آخر يختلف عن الأول ويكون قصدي أو غير قصدي.

[1]– مطلوب، أحمد، معجم المصطلحات البلاغية، مكتبة لبنان، د.ط، 2000، ص394.
[2]– الجرجاني، التعريفات، ص65.
[3]–عبد الباقي، محمد فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الفكر، بيروت، 1987م، ص507.
[4]– سورة الرعد، الآية 11، برواية ورش.

4-2- الأسرة:

لغة: مشتقة من "الأسر" والأسر لغة يعني القيد، يقال أسر أسرا وأسار قيده، وأسره أخذه أسيرا، والأسر من أنواعه: ما يكون طبيعيا لإخلاص منه كما يكون في حالة الخلقة، أويكون "الأسر" أو "القيد" مصطنعا أو صناعيا كالأسر في الحروب، أو يكون الأسر إختياريا يرتضيه الإنسان لنفسه، ويسعى إليه لأنه يعيش مهددا بدونه، ومن هدا الأسر الإختياري إشتقت الأسرة.

ومن حيث كانت الأسرة أهل الرجل وعشيرته، فإن الأسر والقيد هنا يفهم منه العبء الملقى على الإنسان أي المسؤولية.[1]

إصطلاحا: هذا الإتحاد القائم بين هذين الكائنين: الرجل والمرأة، بصورة يقرّها المجتمع هو الأسرة، فالزواج مرحلة وشرط ظروري لقيام الأسرة، والأسرة نتاج التفاعل الزواحي، ولكي نفرق بين المصطلحين نذكر أن الزواج هو تزوج منظم بين الرجال والنساء، على حين أن الأسرة تدل على الزواج مضافا إليه الإنجاب.[2]

ليس من الضروري أن تتكون الأسرة من ذكر وأنثى وأطفالهما، فقد تتألف الأسرة من أحد الوالدين الأب أو الأم، أو قد تتكون من زوجين لم يرزقا بأطفال.[3]

***تعريف ديفز:** الأسرة هي جماعة من الأشخاص الذين تقوم العلاقات بين كل منهم والآخرين على أساس قرابة الدم، ويكون كل منهم بناء على ذلك كأنه جزء من الآخر.[4]

***تعريف كيفر بيج:** الأسرة جماعة أو إتحادا بين رجل وإمرأة عن طريق علاقة جنسية تمكن من إنجاب الأطفال ورعايتهم.[5]

***تعريف جورج ميردوك:** الأسرة جماعة إجتماعية يقيم أفرادها جميعا في مسكن مشترك، ويتعاونون إقتصاديا ويتناسلون.[6]

التعريف الإجرائي: الأسرة هي منظمة إجتماعية رئيسية وفيها يعيش رجل مع امرأة في علاقة جنسية دائمة أو مؤقتة يقرها المجتمع بالإضافة إلى الواجبات والحقوق الإجتماعية المعترف بها مع إقامة الأولاد معهم في معيشة واحدة، وتختلف من مجتمع لآخر، كما تختلف في الشكل والتركيبة.

[1]- عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني، الأسرة على مشارف القرن 21-الأدوار-المرض النفسي-المسؤوليات، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص15.

[2]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان،الأسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، 2012، ص21.

[3]- غريب سيد أحمد.. وآخرون، دراسات في علم الإجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ص18.

[4]- د. إستيتية ملحس دلال،د.سرحان عمر موسى، المشكلات الإجتماعية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2012، ص208.

[5]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، نفس المرجع، ص24.

[6]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، نفس المرجع، ص22.

4-2- التغير الإجتماعي:

إصطلاحا: التغير الإجتماعي هو كل تحوّل يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الإجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة. ولما كانت النظم في المجتمع مترابطة ومتداخلة ومتكاملة بنائيا ووظيفيا، فإن أي تغيير يحدث في جانب لابد أن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم درجات الحياة بدرجات متفاوتة.[1]

***تعريف جيرث (Gerth) وملز (Mills):** التغير الإجتماعي هو التحول الذي يطرأ على الأدوار الإجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الإجتماعية وقواعد الضبط الإجتماعي التي يتضمنها البناء الإجتماعي في مدة معينة من الزمن.[2]

التعريف الإجرائي: يمكن أن نقول بأن التغير الإجتماعي بمعناه العام يشمل جميع التغيرات البنائية، أي التغيرات في جميع العلاقات الاجتماعية، والتغيرات الثقافية على مستوى الأسرة.

4-4- المسكن:

لغة: من السكن والسكون أي ثبوت الشئ بعد تحركه ويستعمل في الإستيطان فنقول نذهب إلى سكن فلان أو مكان سكن فلان أي المكان الذي إستوطنه فلان.[3]

إصطلاحا: السكن هو المأوى لقوله تعالى"والله جعل من بيوتكم سكنا..."[4]

السكن يشمل كل المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، وهو المساحة التي تتطور عبر مجموعة إجتماعية محددة.

أما المسكن فهو ذو طابع ديناميكي متطوّر، يتحدد عبر فعل التسكّن (L'habiter) وهو يشمل الإيواء والأسرة التي تملؤه.[5] تملؤه.[5]

وإعتبر المسكن على أنه مكان يوفر الراحة ووظائف مهمة، فهو نمط تنظيمي لحياة الناس في الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، فالمسكن هو خلق مساحة يوميّة للعديد من العلاقات الأسرية، حيث يعيش الفرد علاقات حب وود اتجاه مسكنه ومن يشاركونه المسكن،بهذا يكون شيئا حيا له خصوصيّته، ومميّزات هندسية تعزز ملامح الألفة بين أفراد الأسرة فيه.[6]

---

[1]- د. دلال ملحس استيتية،د.عمر موسى سرحان، مرجع سابق، ص268.

[2]- د. دلال ملحس استيتية،د.عمر موسى سرحان، مرجع سابق ، ص210.

[3]- حلوة خولة وآخرون، ممارسة المجال الحضري في المدينة الصحراوية، شهادة ليسانس في الأنثروبولوجيا، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة ورقلة، 2013، ص14.

[4]- سورة النحل، الآية 80،برواية ورش.

[5]- سليماني جميلة، دراسات في علم النفس الإجتماعي الفضائي، دار هومة، د.ط، الجزائر، 2011، ص48.

[6]- لبرارة هالة، الأسرة والمسكن بامدينة الصحراوية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستير، كلية العلوم الإجتماعية والإسلامية، باتنة،2008، ص7.

***تعريف محمود حسن:** المسكن هو الملجأ الطبيعي الذي ينبغي على الأسرة أن تكيف حياتها فيه لذلك يجب أن يتلاءم البناء الفيزيقي مع حيات الأسرة وحاجاتها.

***تعريف شولز كريستيان نربوغ (Schulz Christian Norberg)**: المسكن هو مكان اللقاءات وتبادل المعارف والعواطف، وأن مفهوم المسكن يعني أكثر من حصول الفرد على مسقف وعلى بعض الأمتار المربعة، فمفهوم مسكن يعني تحقيق الفرد لذاته داخل عالمه الصغير.[1]

***تعريف بيار جورج:** المسكن هو عنصر أساسي للإرتباط بين الفرد والعائلة والوسط الإجتماعي، وهو يصنع نموذجا من الإنسانية.[2]

التعريف الإجرائي: المسكن هو المكان الذي يوفر الإيواء والإستقرار والأمان للأسرة، وتستطيع الأسرة من خلاله أن تحقق متطلباتها، كما أنه المكان الذي تشبع فيه الأسرة حاجاتها المادية أو الفيزيولوجية أو الثقافية.

4-5- السكن العمودي (العمارة):

لغة: هي مصدر من فعل عمّرمثل عمر المسكن أي جعله عامرا وأهلا للسكن.

ويقال هي الحي العظيم الذي يقوم بنفسه.

ويبدوا أن العرب ولدا هذه المعاني من العَمر، أو العُمر، وتعني الحياة والبقاء.[3]

إصطلاحا: إدخال نمط عمراني حديث لحل أزمة السكن والتي أصبحت تعاني منها جل

المدن، وما يميز هذه المساكن أنها لا تراعي تقاليد وعادات الأسر على الصعيدين الاجتماعي والعمراني، كما يتوفر هذا النموذج من العمران عادة على تقنيات عالية في مجال الإنشاءات

والتجهيزات العصرية المختلفة (الصحية، الكهربائية...إلخ...)، ويتيح فرصة استثمار الأرض بأسلوب عقلاني دقيق من حيث الإقتصاد في تكاليف العقار، وإستقطاب كثافة سكانية عالية.[4]

هي عبارة على سكن جماعي يضم مجموعة مساكن التي تكون مركز أوليّا للحيات الجماعية وهي تجمع مكثّف تكون فيه البنايات ملتصقة ببعضها البعض.[1]

---

[1]- سليماني جميلة، مرجع سابق، ص49، ص50.

[2]- د.عوفي مصطفى ولبرارة هالة، الأسرة والمسكن بين الحاجات والوظائف، مجلة العلوم الإجتماعية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، العدد4، فيفري2013، ص35.

[3]- حسن إسماعيل، الدلالات الحضرية في اللغة المقدسة عند إبن خلدون، دار الفرابي، ط1، لبنان، 2007، ص237.

[4]- لبرارة هالة، مرجع سابق، ص40.

التعريف الإجرائي: السكن العمودي عبارة على مجموعة من السكنات تحمل نفس الصفات والوظائف، يكون على شكل طوابق (عموديا)، ويحتوي على مجموعة من الأسر.

5 – الدراسات السابقة:

- للدراسات السابقة اهمية كبيرة في تدعيم البحث العلمي من توجيه و دعم.
- كما ان مشكلة الاسرة و المسكن إستحوذت على اهتمام الباحثين الانثروبولوجيين و غيرهم.
- و من هنا تحصلنا على دراسة في سياق موضوعنا.

***عنوان الدراسة:**

{ الاسرة و المسكن بالمدينة الصحراوية}

- دراسة ميدانية مقارنة بين سكن حديث و سكن تقليدي بالزاوية العابدية.

*المجال المكاني و الزماني للدراسة:

- تم إنجاز الجانب الميداني في 2008 بحيث وزعت الإستمارة في الفترة الممتدة من 2008/03/25 الى 2008/04/05 اي مدة 10 أيام.
- إستخدم الباحث عينة عشوائية بمدينة تقرت.

***إشكالية البحث:**

- هل يؤدي المسكن على نمطية التقليدي و الحديث وظائفه على نحو كامل تجاه الاسرة بحيث يستجيب لحاجياتها المتنوعة و المتطورة و يستوعب افرادها.

***الفرضيات:**

- اعتمد الباحث على فرضيتين:

1/ – افتقار المسكن التقليدي للخدمات و المرافق الاساسية مما يؤدي الى عدم القدرة على تلبية حاجات الاسرة على غرار المسكن الحديث الذي يوفر اهم الخدمات المتطورة.

[1]- خولة حلوة وآخرون، مرجع سابق، ص15.

2/ – يؤثر نمط المسكن الحديث سلبا على شبكة العلاقات الاجتماعية حيث يؤدي الى التقليص من تبادل الخدمات و الزيارات بين الاقارب و الجيران على غرار المسكن التقليدي الذي يدعم استمرارية هذا النوع من الروابط الاجتماعية و التي بدورها تدعم تماسك المجتمع.

***اسباب اختيار الموضوع:**

1/ – الأسرة و المسكن موضوع مهم يدخل ضمن تخصصنا ، لأنه ظاهرة إجتماعية حضرية يهتم بدراسة خصوصيات الأسرة و علاقتها بإستخدام المسكن.

2/ – الأفكار المنتشرة لدى الكثير من الملاحظين أن الأسرة يمكنها التكيف مع أي نمط من المساكن، فيرون أنها مجرد آلة أو تجهيز سكني يمكن أن يستقبل و يتكيف مع أي نوع من المساكن.

3/ – تخلي و تنازل الكثير من الأسر على عاداتهم و تقاليدهم في سبيل التكيف مع المسكن الحديث.

4/ – إغفال دور المصمم في إشراك الأسر في تحديد ما يحتاجونه لتلبية متطلباتهم السكنية.

***أهداف الدراسة:**

- التعرف على واقع المسكن و تحديد الوظائف التي من المفروض أن يؤديها على نحو مقبول يلبي فيه حاجات مستعمليه.
- إجراء دراسة مقارنة بين نمطين من المساكن أحدهما تقليدي و الأخر حديث لمعرفة أيهما أكفأ للأسرة و يمكن إعتباره سكن نموذجي.
- إبراز اهمية و دور كل بيئة سكنية في التأثير سلبا أو إيجابا على العلاقات الأسرية و شبكة العلاقات الإجتماعية.
- التعرف على الوضع الراهن لقيمة المسكن لدى الأسر و مدى إرتباطها به.
- الإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية و التأكد من صحة الفرضيات من خلال إختبارها ميدانيا.
- وضع بعض التوصيات التي من شأنها توضيح الرؤية حول الموضوع محل الدراسة للأسر و للمهتمين بمجال المسكن و مستعمليه.

***المنهج المتبع:**

- استخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يمكنه من معرفة ماهية الموضوع و الجوانب المتعلقة به.

- المنهج المقارن باعتباره ان البحث تنطبق عليه دراسة مقارنة بين السكن التقليدي و السكن الحديث فلابد من استخدام المنهج المقارن.

***ادوات جمع البيانات:**

- الملاحظة ، المقابلة (الخاصة و الحرة)، استمارة المقابلة.
- **عينة الدراسة:** تكوّنت عيّنة الدراسة من بلدية الزاوية العابدية.
- 50 اسرة تقطن في مساكن حديثة (العمارة).
- 50 اسرة تقطن في مساكن تقليدية بالقصر القديم.

***نتائج الدراسة:**

- عند تحليل و تفسير النتائج المتحصل عليها وصل الباحث الى:
- يمكن القول ان الاسرة بمجتمع البحث تحتاج الى توفير سكن ثقافي مع الاخذ في الاعتبار توفير اهم الجوانب التقنية الحديثة.
- ضعف في المسكن التقليدي من جانب توفير كل ما هو ضروري و ثانوي و مساير للتطور العلمي و المادي.
- ضعف الخدمات التي توفرها المساكن الحديثة من حيث التنوع الفرعي هذا فضلا عن كونها تسبب نقصا في الدفء العائلي و تلعب دورا في فك روابط شبكة العلاقات الاجتماعية.
- فشل المختصين في توفير اطار ملائم يضمن خصوصية و راحة الاسرة و من ثم عجزها في التكيف معه.

ثانيا: الجانب النظري

1- ظهور ونشأت البنائية الوظيفية :

ظهرت النظرية البنيوية الوظيفية في أعقاب ظهور كل من البنيوية الإجتماعية علي أيدي كل من كلاودس ليفي ستراوس وكولدون ويزير، علما بأن ظهورها كان كرد فعل للتراجع والضعف والإخفاق الذي منيت به كل من البنيوية و الوظيفية لكون كل منهما أحادية الجانب. ذلك أن البنيوية تفسر المجتمع والظاهرة الاجتماعية وفقا للاجزاء والمكونات والعوامل المفردة التي يتكون منها البناء الاجتماعي بعيدا عن وظائف هذه الاجزاء والنتائج المتمخضة عن وجودها . في حين ان الوظيفه تفسر الظاهره الإجتماعية تفسيرا يأخذ بعين الإعتبار نتائج وجودها وفعاليتها بعيدا عن بنائها والأجزاء التي تتكون منها.

لهذا ظهرت النظرية البنيويّة الوظيفية لتنظر إلى الظاهرة أو الحادثة الإجتماعية على أنها وليدة الأجزاء أو الكيانات البنيويه التي تظهر في وسطها وان لظهورها وظيفة إجتماعية لها صلة مباشرة او غير مباشرة بوظائف الظواهر الاخرى المشتقه من الاجزاء الأخرى للبناء الإجتماعي, كما أن النظرية البنيويّة الوظيفية قد ظهرت في القرن التاسع عشر على يد العالم الإجتماعي البريطاني هربرن سبنسر ثم ذهبت إلى أمريكا فطورها هناك كل من تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون وهانز كيرث وسي ورايت ملز.[1]

يرتبط نشوء النظرية البنيوية الوظيفية بالفكر الوضعي إذ كانت النزعة الوضعية منذ بداية القرن التاسع عشر مؤيدة للعلم ومعارضة للميتفيزيقيا التقليدية, إذ أن تأييدها للعلم والمنطق التجريبي كان يستند على فكره الوصول إلى القوانين التي تخضع لها الوقائع والظواهر الإجتماعية. لذا أكدوا على فكرة العلم الطبيعي خاصة علم الأحياء وأهميته في دراسة المجتمع, فعلم الأحياء يدرس تراكيب ووظائف الكائن الحيواني او النباتي الحي. ومثل هذه الدراسة يمكن الاستفادة منها في تحليل المجتمع البشري الذي هو الأخر الذي يتكون من أجزاء تسمى بالأنظمة التي لها وظائف يكمل بعضها البعض الأخر[2] .

إن البنيويين الوظيفيين يعتقدون بأن بناء أي كائن عضوي عبارة عن ترتيب او تنظيم ثابت نسبيا من العلاقات القائمة بين الخلايا المختلفة للكائن اما عن ماهية الدعاوى الأساسية لظهور الإتجاه البنيوي الوظيفي فهي مختلفة بين دعاوي علمية ودعاوي إديولوجية وسياسية.[3]

2_مبادئ النظرية البنائية الوظيفية :

تعتقد النظرية البنيوية الوظيفية التي كان روادها كل من هربرت سبنسر وتالكوت بارسونز وروبرت ميرتون و هانز كيرث وسي رايت ملز بتسعة مبادئ اساسية متكاملة ,كل مبدأ يكمل المبدأ الاخر .

وهذه المبادئ هي على النحو الاتي :

1- يتكون المجتمع او المجتمع المحلي او المؤسسة او الجماعة مهما يكن غرضها وحجمها من اجزاء ووحدات.

2 - المجتمع أو الجماعة أو المؤسسة يمكن تحليلها تحليلا بنيويا وظيفيا إلى أجزاء وعناصر أولية ,أي أن المؤسسة تتكون من أجزاء أو عناصر لكل منها وظائفها الأساسية.

[1]- د.محمود توفيق، منهجية البحث العلمي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة، 2007، ص56.

[2]- د.محمود توفيق، المرجع السابق، ص57.

[3]- د.الخولى سناء،الأسرة في عالم متغير.الهيئة العامة للكتاب، بيروت، 1974،ص29.

3 – أن الأجزاء التي تحلل إليها المؤسسة أو المجتمع أو الظاهرة الإجتماعية إنما هي أجزاء متكاملة ,فكل جزء يكمل الجزء الآخر وأن أي تغيير يطرأ على أحد الأجزاء لابد أن ينعكس على بقية الأجزاء وبالتالي يحدث ما يسمى بعملية التغير الإجتماعي.

4 – أن كل جزء من أجزاء المؤسسة أو النسق له وظائف بنيوية نابعة من طبيعة الجزء . وهذه الوظائف مختلفة نتيجة إختلاف الأجزاء أو الوحدات التركيبية, وعلى الرغم من إختلاف الوظائف فإن هناك درجة من التكامل بينها.

5 – الوظائف التي تؤديها الجماعة أو المؤسسة أو يؤديها المجتمع إنما تشبع حاجات الأفراد المنتمين أو حاجات المؤسسات الأخرى , والحاجات التي تشبعها المؤسسات قد تكون حاجات أساسية أو حاجات إجتماعية أو حاجات روحية.

6 – الوظائف التي تؤديها المؤسسة أو الجماعة قد تكون وظائف ظاهرة أو كامنة أو وظائف بناءة أو وظائف هدامة.

7– وجود نظام قيمي أو معياري تسير البنى الهيكلية للمجتمع أو المؤسسة في مجاله. فالنظام القيمي هو الذي يقسم العمل على الأفراد ويحدد واجبات كل فرد وحقوقه,كما يحدد أساليب إتصاله وتفاعله مع الأخرين .إضافة إلى تحديدة لماهية الأفعال التي يكافأ عليها الفرد أو يعاقب.

8– تعتقد النظرية البنيوية الوظيفية بنظام إتصال أو علاقات إنسانية تمرر عن طريقه المعلومات والإيعازات من المراكز القيادية إلى المراكز القاعدية أو من المراكز الأخيرة إلى المراكز القيادية.

9– تعتقد النظرية البنيوية الوظيفية بنظامي سلة ومنزلة .فنظام السلطة في المجتمع أو المؤسسة هو الذي يتخذ القرارات ويصدر الإيعازات والأوامر إلى الأدوار الوسطية أو القاعدية لكي توضع موضع التنفيذ ,فهناك في النظام أدوار تصدر الأومر وهناك أدوار تطيعها . [1]

1– البنائية الوظيفية والأسرة

ينظر أصحاب الإتجاه البنائي الوظيفي إلى الأسرة باعتبارها جزء من كيان المجتمع، وهي نسق مكون من أجزاء يرتبط بعضها ببعض مما ينجم عنه التفاعل والعلاقات المتبادلة، ويؤدي كل جزء وظيفته في النسق الأسري.

ويركز هذا الإتجاه على العلاقات بين الأسرة والأنساق الإجتماعية الأخرى، ومن أنصار هذا الإتجاه(جورج ميردوك) ففي رأيه أن الأسرة تقوم بأربعة وظائف أساسية وهي الإشباع الجنسي، و الإنجاب، و التنشئة الإجتماعية و الوظيفة الإقتصادية.

ويرى كل من بارسونز وبيلز، أن وظائف الأسرة التقليدية تقلصت الى إثنين:

[1]– د.الخولى سناء، مرجع سابق،ص30 ص31.

1- التنشئة الإجتماعية في المجتمع الذي ولدوا فيه.

2- الإستقرار للأشخاص البالغين.

و يؤكد كثير من علماء الإجتماع و على رأسهم أوجبرن أن الأسرة أصابها التفكك نتيجة فقدها لكثير من وظائفها التقليدية التي إنتقلت إلى أنساق أخرى في المجتمع مثل المدرسة و المصنع و دور الترفيه الخ...

وليس هناك شك في أن الأسرة فقدت كثيرا من وظائفها، إلا أن هذا الفقدان في واقع الأمر ينطوي على تغير في الشكل و ليس في المضمون . و مثال ذلك أن الأسرة في المجتمعات الصناعية المتقدمة لم تعد وحدة إقتصادية منتجة بالدرجة التي كانت عليها الأسرة الريفية في الماضي و لكنها أصبحت وحدة إقتصادية مستهلكة . ووظيفة الإستهلاك لا تقل بأية صورة عن وظيفة الإنتاج، من حيث حاجة المجتمع الملحة إلى من يستهلك البضائع التي ينتجها.[1]

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص140.

الفصل الثاني
الإطار الميداني

تمهيد

أولا: مجالات الدراسة

1- المجال المكاني

2- المجال الزماني

3- المجال البشري

4- العينة وطريقى اختيارها

5- منهج الدراسة

ثاني : أدوات جمع البيانات

1- الملاحظة

2- الاستبيان

تمهيد:

تعد مجالات الدراسة في مذكرة البحث من الأساسيات التي يجب مراعاتها وتحديدها، كما تمثل عمليات تفريغ البيانات وتحليلها وتفسيرها و إستخلاص النتائج منها خطوات أساسية ومن بين الخطوات والمراحل التي يشتمل عليها البحث العلمي، وذلك لأن التحليل يهدف أساسا إلى تلخيص و إيجاز كافة البيانات التي سعى الباحث في جمعها وبحولها من بيانات مبعثرة إلى نتائج كلية وقضايا عامة مستعينا في ذلك بالأدوات المناسبة.

أولا: مجالات الدراسة:

1-المجال المكاني:

أجريت الدراسة في مدينة ورقلة وقد تم اختيار هذه المدينة لوجود البناءات العمودية الجديدة و إنتشارها على نطاق واسع، كما أن بها أنماط عمرانية متعددة.

1-1-نبذة تاريخية عن مجتمع الدراسة:

سكان ورقلة هم مزيج من السكان البربر والعرب وهم مختلطون بآخرين من تقرت وغرداية وبسكرة والأوراس ومنطقة القبائل، ويرجع الفضل في تسمية ورقلة للسكان الأوائل وهم بنو الوركلان أو بنو الورجلان حيث إشتق منها إسم ورقلة، وهم الذين عمروا المنطقة منذ العصر النيوليتي جاء من بعدهم الأحفاد الذين صاروا يشكلون جزءا من سكان ورقلة ونقوسة وهم القرامنت (وهم في الأصل موطنهم صحراء فزان)

تتكون المدينة من مجموعة من الثقافات المتعايشة يصعب التفريق بينها ، إلا إذا كنت متمكنا من التاريخ فهناك مزيج عربي أمازيغي إفريقي إنعكس في اللغات و اللهجات و مجموعة من التقاليد والعادات التي هي باقية إلى الآن .

كما كان بورقلة قليل من اليهود لكنهم إختفوا تماما بعد جلاء الإستعمار الفرنسي حيث فروا مع الفرنسيين إلى أوروبا...، وقد كان لهم دور إقتصادي هام.

السود الأفارقة : وقد قدموا من إفريقية على مدى 9 قرون وإختلطوا بالسكان المحليين ونفس الشيئ كان مع العرب

1-2-الخصائص العمرانية والأنماط السكنية:

تحتوي ورقلة على أربعة أنماط سكانية عبر مختلف القطاعات وهذه الأنماط هي:

1-2-1النمط التقليدي:

هو النمط الخاص بالمساكن القديمة تتميز بهندسات معمارية بسيطة والتصميم الداخلي يتوافق مع النمط العربي الإسلامي بحيث صممت هذه السكنات مراعاة للخصوصية المناخية والاجتماعية لسكان المنطقة.

2-2-1-النمط العادي:

حيث ينتشر هذا النمط عبر كامل القطاعات العمرانية وفي غالب الأحيان يتكون من طابق ارضي فقط .

3-2-1-نمط العمارات:

يعتبرهذا النمط جديد في المنطقة، ويتشكل من ثلاث طوابق أو أربعة، كما يتوفر هذا النموذج من العمران عادة على تقنيات عالية في مجال الإنشاءات والتجهيزات العصرية المختلفة(الصحية، الكهربائية....) ويتيح فرصة استثمار الأرض بأسلوب عقلاني، دقيق من حيث الاقتصاد في تكاليف العقار، واستقطاب كثافة سكانية عالية.

4-2-1-نمط الفيلات:

وهو نمط يتميز بهندسة معمارية منسجمة ورائعة وهو نمط موجود بنسبة لا بأس بها في المنطقة مقارنة بالأنماط الأخرى.

الموقع الفلكي و الجغرافي لمدينة ورقلة:

تقع ولاية ورقلة على خط طول 5° 15' شرقا وخط عرض 31° 58' شمالا في الجنوب الشرقي من الجمهورية الجزائرية، مساحتها: 163.233 كم2 ، تعد من أكبر الجماعات الإدارية، وهي مدينة صحراوية، وتعتبر عاصمة الجنوب، متسعة الأطراف تحمل رقم 30 في التقسيم الإداري الجزائري، تحد ولاية ورقلة:

- من الشرق ولاية وادي سوف.
- من الغرب ولاية غرداية.
- من الجنوب ولايتي إيليزي وتمنراست.
- ولها حدود دولية مع كل من تونس و الجماهيرية الليبية، وتبعد عن الجزائر العاصمة حوالي 900 كيلومترا[1].

2-المجال الزمني:

أجريت الدراسة خلال الموسم الجامعي 2014/2013 وتم تطبيق الجزء الميداني خلال شهر ماي من 2014/05/01 إلى 2014/05/07 وتم تطبيقها على مجموعة من الأسر المقيمة في السكن الجماعي.

3-المجال البشري:

وزعت الاستمارة على عينة بلغت 60 أسرة واقتصر البحث بالتحديد على الأسر المقيمة في السكنات الجماعية في مدينة ورقلة.

[1]- Direction de la programmation et de suivi du budget wilaya de Ouargla, annuaire statistique 2013 de la_wilaya de Ouargla, 2014, p140, p141.

4-العينة وطريقة اختيارها:

ترتبط عينة الدراسة في بحثنا بالمجال العمراني والاجتماعي لمدينة ورقلة,وقد استعملنا في بحثنا العينة العشوائية البسيطة وهي العينة التي تختار وحداتها من الإطار الخاص بها على أساس يهيء فرص انتقاء متكافئة لجميع وحدات المجتمع المسحوبة منه أي مجموعة جزئية من المجتمع الإحصائي تشترك في نفس الخصائص. [1]

وبموجب هذه الطريقة يعطى لجميع الأسر المقيمة في السكنات الجماعية (مجتمع البحث) فرصة الظهور نفسها في العينة المختارة وتكون معروفة ومحددة مسبقا، فمن إيجابيات العينة العشوائية البسيطة أنها خالية تماما من خطأ التحيز فهي من أبسط وأهم أنواع العينات ولابد من إستخدامها في مرحلة البحث الأنثروبولوجي.

5- منهج الدراسة:

تختلف المناهج المتبعة في البحث العلمي بالاختلاف طبيعة كل دراسة,فالمقصود بمناهج البحث العلمي هي تلك المجموعة من القواعد والأنظمة العامة التي يتم وضعها من أجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظواهر موضوع الاهتمام .

وبناء على ما تقدم فيمكن القول بأن المنهج هو عبارة عن مجموعة من الخطوات والإجراءات المنظمة التي تستخدم في الوصول إلى القوانين العامة التي تفسر القضايا,وقد تمثل المنهج المستخدم لموضوع دراستنا في المنهج الوصفي وانه من الأهمية أن تتوافر لدى الباحث وصف دقيق ومتكامل لجوانب الدراسة من خلال البحوث الاستطلاعية والدراسات التي أجريت من قبل عن هذه الدراسة. [2]

ويقوم المنهج الوصفي بالبحث عن أوصاف دقيقة للظاهرة المدروسة على صورة كمية أو نوعية أو رقمية,يهدف إلى جمع بيانات كافية عن الظاهرة وتحليل وتفسير ما تم جمعه من بيانات بطريقة موضوعية وذلك من اجل فهم مضمون الظاهرة و التعرف على العوامل المكونة والمؤثرة عليها,يضاف إلى ذلك أن المنهج يعتمد لتنفيذه على مختلف طرق جمع البيانات كالمقابلات الشخصية والملاحظة والاستمارة واعتماد استخدام العينات التي تمثل جزء من مجتمع البحث. [3]

[1] – الجيلاني حسان، بالقاسم سلاطنية، أسس البحث العلمي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2009،ص،133.

[2] –عبيدات محمد، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات ،دار وائل للنشر،ط2،الأردن،1999،ص 35.

[3] – توفيق محمود،منهجية البحث العلمي،مكتبة الأنجلو المصرية،ط1،القاهرة،2007،ص 40.

عليه يتضح لنا المنهج الوصفي هو الأنسب لدراسة موضوعنا من اجل الحصول على بيانات وصفية وجمع أكبر قدر من المعطيات والبيانات الكمية والكيفية حول التغير الأسري وعلاقته بنمط السكن العمودي للإطلاع على الخصائص الاجتماعية بين الأسر داخل العمارات انطلاقا من مجتمع البحث.

ثانيا:أدوات جمع البيانات.

تستخدم أدوات جمع البيانات في جمع البيانات المطلوبة للبحث والتي تختلف حسب طبيعة البحث وأهدافه وقد يحتاج الباحث إلى استخدام وسيلة أو أداة واحدة وقد يحتاج إلى استخدام اكثر من وسيلة وهذا من اجل الحصول على إجابات لجميع الأسئلة التي تطرحها الدراسة,وقد اخترنا لدراستنا أدوات وهي:

1-الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من اهم وسائل جمع البيانات والحقائق ذات الصلة بسلوك الأفراد وذلك من خلال ملاحظة الظواهر وتفسيرها وإيجاد ما بينها من علاقات والملاحظة كأسلوب علمي يجب أن تكون منظمة وان تسجل بدقة وحرص وان تخضع للضبط العلمي, وهناك عدة أساليب للملاحظة وقد استخدمنا في بحثنا الملاحظة البسيطة, ويقصد بها ملاحظة الظواهر كما تحدث تلقائيا في ظروفها الطبيعية,تستخدم في البحوث الوصفية وخاصة في الدراسات الاستطلاعية لجمع البيانات الأولية للسلوك الظاهري المعلن لشخص أو مجموعة من الناس في بيئة معينة فمن خلال الملاحظة نستطيع أن نرى ما يفعله الإنسان في الواقع وتحت ظروف معينة وأثناء فترة زمنية معينة.[1]

2- الاستبيان: هو عبارة عن مجموعة من الأسئلة موجهة إلى أفراد مجتمع البحث بهدف جمع معلومات ذات علاقة بأهداف وأسئلة وفروض البحث.ويرتكز الاستبيان على استطلاع الآراء والمواقف من خلال الأسئلة التي تتضمنها الاستمارة ويعد الاستبيان أداة أساسية لجمع البيانات والمعلومات وهو من اكثر الأدوات استخداما خاصة في العلوم الاجتماعية.[2]

وقد اعتمدنا عليه في استجواب الأشخاص المقيمين في السكن الجماعي لمدينة ورقلة.وتضم الاستمارة (30)سؤال منها (07) أسئلة مفتوحة و(23) سؤال مغلق

قد قسمناها إلى خمس محاور رئيسية ويشمل كل قسم منها عدد من الأسئلة:

- المحور الأول: يضم (06) أسئلة خاصة بالبيانات الشخصية للمبحوث.

[1] - صابر عوض فاطمة،أسس ومبادىء البحث العلمي،مكتبة الإشعاع الفنية، ط2،الإسكندرية، 2002،ص 144.

[2] - عرب هاني، مهارات التفكير والبحث العلمي، د.ن، د.ط، 2009،ص 88.

- المحور الثاني: يضم (06) أسئلة خاصة بالمسكن.

- المحور الثالث : يضم (06) أسئلة خاصة بعلاقة الأسرة بالمسكن.

- المحور الرابع : يضم (06) أسئلة خاصة بالعلاقات الأسرية داخل المسكن.

- المحور الخامس : يضم (06) أسئلة خاصة بالمواقف والآراء.

الفصل الثالث

تفريغ البيانات واستخلاص النتائج

أولا: تفريغ وتحليل نتـائج الدراسة الميدانية

المحور الأول: بيانات أوّلية خاصة بمجتمع البحث

المحور الثاني: بيانات متعلقة بالمسكن

المحور الثالث: بيانات علاقة الأسرة بالمسكن

المحور الرابع: بيانات العلاقات الأسرية داخل المسكن

المحور الخامس: بيانات المواقف والآراء إتجاه المسكن

ثانيا: إستخلاص النتائج

1-نتائج الدراسة

2-النتيجة العامة

أولا: تفريغ وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

المحور الأول: بيانات أوّلية خاصة بمجتمع البحث.

الجدول رقم(01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية (%)
ذكر	34	56.6
أنثى	26	43.3
المجموع	60	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس أن نسبة الذكورتفوق نسبة الإناث في المجتمع المبحوث، وهذا يرجع إلى زمن توزيع الإستمارة الذي كانت بدايته يوم عطلة (نهاية الأسبوع)، وهذا يفسرنوعا ما نسبة التفاوت بين الجنسين، بحيث قدر عدد عينة الذكور بـ 34، أي بنسبة (56.6%) ،وقدر عدد الإناث بـ 26، أي بنسبة (43.3%).

ومما ورد في نسب الجدول رقم (01) نلاحظ التباين بين الجنسين نظريا، ويدل ذلك على أن مجتمع الدراسة ذكوري ويعود السبب إلى مخلفات الإستعمار الذي جعل من الرجل فردا ذا سلطة يستجيب فقط لدوافعه، فكانت الفتاة على سبيل المثال تنقطع على العالم الخارجي عند بلوغها ليكون البيت هو مقرها الدائم حتى زواجها لتستقر في بيت زوجها، وكان ينظر إليها من باب الخادم وموضوع جنس في يد الرجل.[1]

[1]– د.الوافي عبد الرحمان، في سيكولوجية الإنسان والمجتمع، دار هومة، الجزائر، 2011، ص87.

الجدول رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب فئات السن.

	التكرار	النسبة المئوية (%)
[15-29] سنة	30	50
[30-44] سنة	24	40
[45-60] سنة	5	8.3
61 سنة فأكثر	1	1.6
المجموع	60	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن الفئة العمرية التي ما بين (15-29 سنة) أعلى نسبة بـ (50%) .

- الفئة العمرية ما بين (30-44 سنة) في المرتبة الثانية بنسبة (40%).

- الفئة العمرية ما بين (45-60 سنة) فتمثل نسبة (8.3%).

- أما الفئة العمرية من (61 سنة فأكثر) فتمثل أقل نسبة لتصل إلى (1.6%).

إن الاهتمام بتحديد أفراد العينتين وفق فئات عمرية محددة يعمد إلى التعرف على الفئة العمرية النشطة والمنتجة والقادرة على تقديم خدمات متنوعة تجاه الأسرة وتجاه مجتمعها المحلي.

وقد توضح لنا من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (02) أن هناك فئتين عمريتين هما:

- من سن 15 حتى 45 سنة قادرين على الإنتاج وإعطاء خدمات أكثر والمشاركة في مختلف الأنشطة.

- من سن 45 سنة فما فوق لاحظنا أنها فئة اكتفت بالخدمات التي قدمتها وأصبحت فئة غير منتجة وتعتمد على غيرها لتلبية ما تحتاجه.

ومن هذا المنطلق نطبق ما ركزت عليه النظرية البنائية الوظيفية في أن المجتمع أو الجماعة تتكون من أجزاء وعناصر لكل منها وظائفه الخاصة التي يؤديها لإشباع حاجات الأفراد المنتمين أو حاجات الجماعات الأخرى، والحاجة التي تشبعها الجماعة قد تكون حاجات أساسية أو حاجات إجتماعية أو حاجات روحية.

الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

	التكرار	النسبة المئوية (%)
أمي	3	5
إبتدائي	5	8.3
متوسط	21	35
ثانوي	7	11.6
جامعي	24	41.6
المجموع	60	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن أعلى نسبة للمستوى التعليمي في مجتمع البحث من ذوي المستوى الجامعي بنسبة (41.6%)، وهذا يدل على التغير في المجتمع والإنفتاح على التعليم على عكس ما كان عليه من قبل، ثمّ تليها نسبة ذوي المستوى المتوسط بـ (35%)، وبعد ذلك المستوى الثانوي بنسبة (11.6%)، ليليها نسبة المستوى الإبتدائي بـ (8.3%)، وفي المرتبة الأخيرة المستوى الأمي بنسبة (5%)، وهذا إن دلّ على شئ فيدل على سير المجتمع إلى طريق النمو من خلال الترتيب في المستويات التعليمية السابقة.

يعد المستوى التعليمي أهم عامل في تقدير درجة الوعي لدى الأسر، خاصة إذا تعلق الأمر بمدى فاعلية الأب والأم في تنشئة الأبناء تنشئة أسرية سليمة وكذا مدى قدرة أرباب الأسر على التحكم في توجيه احتياجات الأسرة حسب الأولويات وتلبيتها وفق مقدورهم.[1]

[1]- لبرارة هالة، مرجع سابق، ص108.

الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية.

	التكرار	النسبة المؤية (%)
أعزب	15	25
متزوج	39	65
مطلق	3	5
أرمل	3	5
المجموع	60	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن معظم أفراد العينة متزوجون لتصل نسبتهم إلى (65%) وهي أعلى نسبة، أما النسبة الثانية للعزاب بـ (25%) والتي تمثل نسبة المستقلين بمساكن منفردة بسبب ظروف العمل وقد تكون مدة إقامتهم في الغالب مؤقتة، ثمّ تليها نسبة المطلقات والأرامل بـ (50%)، البيانات تؤكد على أن المجتمع المعني بالدراسة يحافظ على قدسية الحياة الزوجية ويحترم أسسها ويحافظ على العادات والتقاليد والأعراف.

ومما سبق فإن الحالة الإجتماعية للمبحوث توضح لنا طبيعة العلاقات الأسرية ومدى ثباتها وقدرة أرباب الأسر على تأدية وظائفهم، كما ورد في الجدول رقم (04) بحيث كانت أعلى نسبة للمتزوجين الذين يعكسون النظام الأسري والوضعية الثقافية والإجتماعية لمجتمع البحث.

ومن وجهة نظر أخرى الدافع الطبيعي الذي يكمن في الإنسان والذي يضمن له الحفاظ على بقائه وبقاء نوعه، حيث أن الإنسان يتكاثر عن طريق الزواج، أي عن طريق رباط شرعي بين الرجل والمرأة.[1]

[1]– د.الوافي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص151.

الجدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة.

	التكرار	النسبة المئوية (%)
1 – 3 أفراد	25	41.6
4 - 6 أفراد	29	48.3
7 فما فوق	6	10
المجموع	60	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن نسب أبناء الأسر من (1-3) أبناء تقدر بـ (41.6%) من الأسر في مجتمع البحث، ثمّ تليها من (4-6) أبناء تقدر بـ (48.3%) وهي تمثل أكبر نسبة من أبناء الأسرالقاطنة في السكن العمودي, وفيما يخص عدد الأبناء من (7 فما فوق) فهي تمثل أقل نسبة لعدد أبناء الأسر من مجتمع البحث.

ويركز الإتجاه البنائي الوظيفي (جورج ميردوك) على أن الأسرة تقوم بأربعة وظائف أساسية وهي الإشباع الجنسي، و الإنجاب، و التنشئة الإجتماعية و الوظيفة الإقتصادية.

تتيح الأسرة الفرصة لإنجاب الأطفال والتكاثر، وإمداد المجتمع بالأعضاء الجدد ليحلوا محل الآباء وغيرهم، وليغطوا حاجات الأسرة والمجتمع وليعملوا في مختلف المجالات والنواحي الإنتاجية وذلك كله من أجل بقاء النوع البشري ودوام بقاء المجتمع ليستمر في الوجود.[1]

وفي تفسير آخر للتقليل من عدد الأبناء أزمة السكن والبطالة التي كان لها دور أساسي في تأخر سن الزواج لكلا الجنسين، ما أدى إلى تراجع المستوى العام للخصوبة[2].

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص46.

[2]- عطاري إبراهيم، أثر العوامل الإقتصادية في التغير الأسري في الجزائر، المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية، المجلد5، العدد3، 2012، ص380.

الجدول رقم (06): توزيع حسب أسباب السكن في العمارة.

	التكرار	النسبة المئوية (%)
البحث عن حياة أفضل	17	28.3
الظروف المعيشية السيئة في المسكن السابق	28	46.6
الظروف الإقتصادية	15	25
المجموع	60	100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (06) أن الظروف المعيشية السيئة في المسكن السابق هي أكبر نسبة تقدر بـ (46.6%) يليها السبب الثاني البحث عن حياة أفضل بنسبة (28.3%) لتليها الظروف الإقتصادية وهي الأقل بنسبة (25%).

أما التحليل النظري يفسر تباين النسب إلى عوامل أهمها عامل التصنيع والتحديث الذي كان وراء هجرة الكثير من السكان الريفيين إلى المدن بغية الحصول على منصب عمل لائق والعيش في المدينة التي تحوي كل متطلبات الحياة العصرية (طبيب، مصحة، مدرسة، مقهى، حمام، حوانيت ...الخ)، إذ فبفعل هذا العامل تحول المجتمع الجزائري من مجتمع زراعي بالدرجة الأولى إلى مجتمع غير زراعي.

وعامل التمدن السريع الذي كان له الأثر في تغير سلوك الأسرة الإنجابي والاستهلاكي والسكني، كما كان له الأثر على العلاقات الأسرية والأدوار المنطوية على كل فرد منها.[1]

ولا شك أن العامل الإقتصادي له دور فعال في هذا المجال كالفقر أو البطالة أو قلة الدخل بما لا يكفي حاجات الإنسان، ومنها عدم القدرة على توفير مسكن فردي للأسرة.

[1]- عطاري إبراهيم، مرجع سابق، ص380.

المحور الثاني: بيانات متعلقة بالمسكن.

الجدول رقم (07): توزيع الأفراد حسب طبيعة ملكية المسكن

	التكرار	النسبة المئوية (%)
ملك	43	71.6
إيجار	17	28.3
المجموع	60	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) مساكن مجتمع البحث ذات ملكية خاصة بحيث وصلت نسبتها إلى (71.6%)، وذلك لأن ملكية المسكن توفر الحرية التامة للفرد في التصرف فيه ومعظم هذه المساكن إستفاد منها أصحابها من خلال توزيعها من قبل المصالح المعنية خاصة مساكن الأساتذة والمعلمين والإداريين.

ويذكر في مفهوم المسكن ووظائفه وظيفة الملكية التي تجسد مبدأ الشرعية وتعزز لدى الفرد تحقيق الذات وتأكيدها.[1]

أما فيما يخص المساكن المستأجرة فهي أقل نسبة بـ (28.3%) وهذا يعود لأسباب عدة منها فئة المبحوثين الذين أتوا طلبا للعمل بالمنطقة بصورة خاصة، والظروف الإقتصادية الأخرى والتي من بينها قلة الإمكانيات المادية للأسرة.

الجدول رقم (08): توزيع الأفراد حسب مدة الإقامة في المسكن

	التكرار	النسبة المئوية (%)
[2004-2000]	14	23.3
[2009-2005]	19	31.6
[2014-2010]	27	45
المجموع	60	100

[1]- سليماني جميلة، مرجع سابق، ص54.

يتبين لنا من خلال الجدول (08) أن النسبة الأكثر لسنة الإقامة في السكن العمودي تقدر بـ (45%) كانت بين سنة (2010-2014). أما النسبة الثانية (31.6%) بين سنة (2005-2009). و أقل نسبة هي (23.3%) كانت ما بين سنة (2000-2004).

ويعود سبب ارتفاع نسبة السكنات العمودية في السنوات الأخيرة إلى ما يسمى بأزمة السكن والتي تعود لعدة عوامل مثل (النمو الديموغرافي والنزوح الريفي...إلخ) الأمر الذي أثار إنشغال السلطات العمومية وأخذ نصيب من المواثيق الرسمية، ترجمت إلى برامج إنجاز العديد من المشاريع السكنية ذات طابع جماعي.

الجدول رقم (09): توزيع الأفراد حسب عدد غرف المسكن

	التكرار	النسبة المئوية (%)
2	21	35
3	34	56.6
4	5	8.3
المجموع	60	100

يوضح الجدول أعلاه أن الأكثر نسبة في مجتمع البحث هي (56.6%) التي تحتوي مساكنهم على 3 غرف،والنسبة الثانية تقدر بـ (35%) التي توجد بمساكنهم غرفتين، أما الأقل نسبة هي التي تحتوي على 4 غرف بنسبة (8.3%). فنمط السكن الجماعي في الغالب يحوي من غرفتين إلى ثلاثة وهو بذلك لا يتوفر على الحد الأدنى المطلوب لإمكانية السكن بالنسبة للضروريات الأساسية التي ينبغي أن يتوفر عليها كل مسكن خاصة ومع ثقافة مجتمع البحث.

هناك علاقة عكسية بين درجة التزاحم السكني ومستوى الأسرة الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. أي كلما ارتفع معدل التزاحم السكني في الوحدة السكنية للأسرة، إنخفض مستواها الإجتماعي والاقتصادي والثقافي والعكس صحيح.[1]

وهذا يدخل ضمن الوظائف التي يقدمها المسكن والتي من أهمها الخصوصية، ومثال ذلك الصورة التي قدمها لويس (Lewis) في كتابه "أطفال سنشيز -The children of sanchez" بحيث يصف الكتاب حياة الأسر المكسيكية والتي

[1]- لبرارة هالة، مرجع سابق، ص122.

تتكون من09 إلى 10 أفراد وتعيش في غرفة واحدة، لتصبح الوظائف البسيطة مثل إرتداء الملابس أو إستخدام الحمام، كفاحا ضد الروتين اليومي الذي تمليه الحاجة.[1]

الجدول رقم (10): توزيع الأسر حسب رأيهم بالمسكن الذي يعيشون فيه

	التكرار	النسبة المئوية (%)
ضيق	34	56.6
وسط	21	35
واسع	5	8.3
المجموع	60	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن رأي الأسر في مجتمع البحث حول ضيق المسكن أعلى نسبة وتقدر بـ (56.6%)،يليها الرأي الثاني الذي يعتبر مسكنه وسط بنسبة (35%) والأقل نسبة هو الذي يرى مسكنه واسع بنسبة (8.3%).

من المؤكد أن الرضا عن المسكن أمرا شديد الأهمية، فقد يتأثر الفرد بالملامح الفيزيقية كحجم المسكن، كما يتأثر بالملامح غير الفيزيقية مثل توفر الخصوصية والروابط الإجتماعية، ونظرا لضيق المسكن وغرفه وعدم إتساعها للوظائف الضرورية أصبحت الأسرة تواجه مشكلة في كيفية إستخدام المسكن.

وقد أثبتت بعض الدراسات أن الأشخاص الذين يشعرون بعدم الرضا عن مساكنهم هم الأكثر عرضة للإنحراف والإنتحار والطلاق والجريمة، في حين وجد زهنر Zehner أن هناك عدة عوامل تنبني برضا السكان على مساكنهم وتشمل كل ما يتعلق بالضوضاء والخصوصية والملائمة الإجتماعية، ومستوى الصيانة.[2]

ومن الخصائص التي يجب أن يتسم بها المسكن الملائم والصحي هي الإتساع النسبي بما يتفق مع حاجات الأسرة وأن يكون المسكن واسع بشكل كافي، بحيث يدخله ضوء النهار والتهوية والتدفئة.

[1]-سلماني جميلة، مرجع سابق، ص70.
[2]- سليماني جميلة، مرجع سابق،ص84.

الجدول رقم (11): توزيع الأسر حسب ملائمة عدد غرف المسكن لهم.

	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	21	35
لا	39	65
المجموع	60	100

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن أغلبية الأسر لا يلائمهم عدد غرف المسكن (السكن العمودي) لتقدر نسبتها بـ (65%)، على غرار باقي الأسر الذي تقدر نسبتها بـ (35%).

ونفسر عدم ملائمة غرف المسكن لأفراد الأسرة الخطأ الذي يتحمله المسؤولون في وضع المشاريع والمخططات والتي لا يراعون فيها حقيقة حجم الأسرة الجزائرية وتنوع حاجاتها وخصوصياتها، فهم فقط يضعون كما هائلا من المكعبات التي لا تليق أبدا للحياة الإنسانية.

من خلال النسب المتحصل عليها نجد أن الأسرة الجزائرية لا تتماشى مع هذا النمط من السكن (السكن الجماعي)، إذ لا يحتوي على شروط المسكن الملائم والتي من أهمها الإتساع و توفير الخصوصية وتلبية حاجات للأسرة.

ومن المعايير الصحية الأساسية للمسكن: الخصوصية، الفضاء المفتوح، الإستقلالية والحرية، وهذه العناصر ليست عناصر رفاهية وإنما هي أساسيات ضرورية في الحياة.[1]

إن إتساع المسكن و شساعته من شأنه أن يجلب الراحة للأسرة ويقيها الكثير من المشاكل التي ترجع إلى ضيق المسكن فتوزيع أفراد الأسرة على غرف المنزل تبعا لسنهم أو جنسهم وخاصة منهم الأطفال يعتبر من الأمور التربوية بالغة الأهمية.

هناك علاقة عكسية بين درجة التزاحم في المسكن ومستوى الأسرة الإجتماعي والاقتصادي والثقافي، أي كلما إرتفع معدل التزاحم في المسكن أو الوحدة السكنية للأسرة، إنخفض مستواها الإجتماعي والإقتصادي والثقافي والعكس صحيح.

[1]- سليماني جميلة، مرجع سابق، ص91.

وبصفة عامة أن إرتفاع معدل التزاحم في المسكن يؤدي حتما إلى الشعور بالضيق داخله وإلى النفور منه والابتعاد عن الجو الأسري وإلا فسوف تحدث مشاجرات بين أفراد الأسرة وقد ينتج عنه أمراض نفسية أو تنتشر فيه الأمراض المعدية كما قد يؤدي إلى مشاكل اجتماعية خطيرة كالجريمة مثلا.[1]

الجدول رقم (12): توزيع الأسر حسب إضافة التعديلات على المسكن.

	التكرار	النسبة المئوية (%)		التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	41	68.3	المطبخ	13	31.7
			الحمام	7	17
			الشرفة	18	43.9
			قاعة الإستقبال	13	31.7
			مدخل الشقة	_	_
			توسيع الغرف	12	29.2
			زيادة في عدد الغرف	4	9.7
			أخرى	_	_
لا	19	31.6	_	_	_
المجموع	60	100	_	41	100

من خلال الجدول رقم (12) أن نسبة الأسر التي أضافت تعديلات أكبر وتقدر بـ (68.3%) وشملت هذه التعديلات حسب الترتيب:

1- الشرفة بنسبة (43.9%).

2- المطبخ وقاعة الإستقبال بنسبة (31.7%).

3- توسيع الغرف بنسبة (29.2%).

4- الحمام بنسبة (17%).

[1]- لبرارة هالة، مرجع سابق، ص122.

5- زيادة في عدد الغرف بنسبة (9.7%).

وبخصوص إستشارة مهندس معماري فكل الذين أضافوا تعديلات أي بنسبة (100%) لم يستشيروا المهندس المعماري، بل من تلقاء أنفسهم.

أما فيما يخص الذين لم يضيفوا تعديلات على مساكنهم فتقدر نسبتهم بـ (31.6%).

بما أن (68.3%) من الأسر أضافو تعديلات على مساكنهم فهذا يدل على عدم التفاعل بين هذه الأسر والبيئة السكنية، بحيث لم ترق إلى المستوى المطلوب لحاجة الأسر ولا تتوفر على الشروط الملائمة للسكن، وتحاول هذه الأسر التوفيق بين مطالبها وحاجاتها والمسكن الذي تعيش فيه.

وحسب بعض الدراسات فإن درجة تقسيمات الغرف داخل المساكن تزداد إلى مساحات لوضائف متخصصة كلما أصبحت المجتمعات أقل بداوة.[1]

كما نلاحظ أن أعلى نسبة من الأسر الذين أضافو تعديلات مست الشرفة، وذلك للزيادة في عدد الغرف ودليل ذلك نسب الجدول رقم (10) حول ضيق المسكن والجدول رقم (11) حول ملائمة عدد الغرف لأفراد الأسرة، والنسبة الثانية كانت للمطبخ وغرف الإستقبال، ويرجع سبب ذلك إلى ثقافة الأسر كما أثبتت عدة دراسات وبحوث على أن هذه الغرف، مثل غرفة الإستقبال هي رموز لمكانة وقيم الأسرة، وأنها تحاط عادة بإطار من النوافذ المصورة ويتم الحفاظ عليها للمناسبات الخاصة، أما الحياة الفعلية فتكون في غرفة المعيشة والمطبخ.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الإضافات تمس المنظر الجمالي لهذه السكنات أو واجهات العمارات.

[1]- فرانسيس، ت وماك أندرو، ترجمة محمد خليفة عبد اللطيف وسيد يوسف جمعة، **علم النفس البيئي**، مطتوعات جامعة الكويت، د.ط، 2000، ص343.

المحور الثالث : بيانات علاقة الأسرة بالسكن.

الجدول رقم (13): توزيع الأسر حسب موافقتهم على السكن في العمارة.

	التكرار	النسبة المئوية (%)	الأسباب	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	24	40	_	_	_
لا	36	60	- ضيق المسكن	26	72.2
			- إفتقار المسكن لتنوع الوضائف والخدمات	10	27.7
			- أخرى..	_	_
المجموع	60	100	___	36	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن أغلبية الأسر لا توافق على السكن في العمارة لتصل نسبتهم إلى (60%)، ويرجع هذا لسببين هما:

1- ضيق المسكن بنسبة (72.2%).

2- إفتقار المسكن لتنوع الوضائف والخدمات بنسبة (27.7%).

كما بقي (40%) من الأسر يناسبها السكن في العمارة أو بالأحرى توافق على السكن الجماعي.

تعددت الدراسات وإختلفت وجهات النظر حول دراسة موضوع المسكن بصورة عامة وتحديد وضائفه بصورة خاصة، وهناك الكثير من الباحثين لفت إنتباههم هذا الموضوع نذكر منهم: (Robert Leroux) حيث قام بدراسة حول إيكولوجية الإنسان، فتوصل كتابه أن المسكن يستجيب لوضائف ثلاثة هي:

1- مكان يلعب دور وقاية الإنسان والأسرة من العواصف والأمطار والثلج وحر الشمس (وضيفة وقائية).

2- يؤدي دور أمني حيث أنه يحافظ على أمن وسلامة الأسرة من العدوان الخارجي.

3- يحافظ على الحياة الخاصة للأسرة وأشياؤها السرية، التي لا ترغب أن يطلع عليها.[1]

و إفتقار المسكن لوجود جميع أنواع الخدمات و المرافق الداخلية يؤدي إلى صعوبة تكيف هذه الأسر مع هذا الوضع و بالتالي عدم تحملها لضغط حاجاتها المتزايدة، وهذا سبب عدم موافقتها.

أما ضيق المسكن فكما ذكرنا بالنسبة للجدولين رقم (10) و(11).

الجدول رقم (14): توزيع الأسر حسب توافق المسكن مع عاداتهم وتقاليدهم.

	التكرار	النسبة المئوية (%)	الأسباب	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	22	36.6	ـــ	–	–
لا	38	63.3	- ضيق المسكن	17	44.7
			- تصميم المسكن	21	55.2
			- أخرى...	–	–
المجموع	60	100	ـــ	38	100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (14) أن السكن الجماعي يتعارض بنسبة (63.3%) مع عادات وتقاليد الأسر وذلك لسببين:

1- ضيق المسكن بنسبة (44.7%).

2- تصميم المسكن بنسبة (55.2%).

ونجد أن (36.6%) من الأسر يتوافق السكن الجماعي مع عاداتها وتقاليدها.

ونلاحظ في هذا الجدول بعض الإختلاف خاصة في تصميم المسكن والذي لا يوافق عادات وتقاليد الأسر في مجتمع البحث خاصة الممارسات والتي هي عبارة على مجمل النشاطات المنزلية التي يقوم بها الأفراد داخل المسكن، كما أن التفسيرات

[1]- د.عوفي مصطفى ولبرارة هالة، مرجع سابق، ص50.

الثقافية للمسكن تعتبر إنعكاسا لتطلعات المجتمع والأسرة، بحيث ترتبط تفاصيل المسكن وحاجاته حسب شمبار دولو بتظرة الأفراد لواقعهم ولعملية إنتمائهم الإجتماعي والثقافي.[1]

الجدول رقم (15): توزيع الأسر حسب توفّر المسكن على متطلباتهم.

	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	21	35
لا	39	65
المجموع	60	100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (15) أن (65%) من الأسر لا يوفر السكن الجماعي لها متطلباتها أو حاجاتها، و(35%) ترى أن السكن الجماعي يوفر لها ماطلباتها.

وفي هذا السياق يقاس مدى راحة المسكن بمدى توفر الشروط الضرورية للإسكان ويتفق المختصون بأن هذه الشروط تتمثل على الخصوص في الماء والكهرباء والصرف الصحي ومدى توفر المسكن على المعايير الصحيحة للبناء ...وكل ما من شأنه أن يجعل المسكن لائقا للإسكان، سواءا المتطلبات المادية أو المعنوية.

الجدول رقم (16): توزيع الأسر حسب مشاركة الآخرين لهم في المسكن.

	التكرار	النسبة المئوية (%)
- والد الزوج أو أحدهما	2	3.3
- والد الزوجة أو أحدهما	0	0
- شخص آخر يذكر	–	–
- لا أحد	58	96.6
المجموع	60	100

[1]- سليماني جميلة، مرجع سابق، ص63.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (16) أن (96.6%) من الأسر لا يشاركهم أحد في المسكن، و(3.3%) يشاركهم والد الزوج أو أحدهم في المسكن.

ونفسر هذه النسب من جانب آخر وهو إنتقال الأسر من أسر ممتدة يرتبط أفرادها بعضهم ببعض من خلال أصل قرابي واحد إلى أسر نووية، وكما جاء في تعريف روسر وهاريس للأسرة الممتدة بأنها علاقة معينة بين مجموعة من الأفراد تربطهم المودة والتراحم من خلال الزواج والإنجاب، وهي أوسع من الأسرة النواة بحيث تمتد لثلاثة أجيال بدءا من الأجداد وحتى الأحفاد.

كما تعتبر الأسرة النووية الشكل الأساسي والمنتشر في معظم المجتمعات وهي الأسرة الزواجية التي تتكون من زوج واحد وزوجة واحدة والأبناء غير المتزوجين، أو طفل واحد على الأقل إلا أن ذلك لا يعني ضرورة حدوث الزواج مرة واحدة طوال حياة الإنسان فقط، بل إنه يمكن السماح بالزواج مرة أخرى في حالة وفاة الزوجة أو الزوج أو الطلاق.[1]

ومعظم الأسر تميل إلى الاستقلال السكني عن أهاليهم وليس رغبة منهم وإنما تحت ضغط ظروف خارجة عن طاقاتهم، فمساكنهم ذات الحجم الصغير أدت دورا مهما في جعل العلاقات الإجتماعية تضيق دائرتها، وبالتالي أوجدت واقعا يسمح بنمو الفردية والإستقلالية و تلاشي العلاقات القرابية.

الجدول رقم (17): توزيع أفراد الأسر حسب البقاء طويلا داخل المسكن.

	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	18	30
لا	42	70
المجموع	60	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) أن (70%) من أفراد الأسر لا يفضلون البقاء طويلا داخل المسكن، فيما يفضل (30%) من أفراد الأسر البقاء داخل المسكن.

ويعود التفاوت في هذه النسب غالبا إلى حجم المسكن – درجة الرضا عن المسكن، – تفضيل بعض أفراد الأسر قضاء جل وقتها خارج البيت لممارسة بعض الأنشطة كالأنشطة الرياضية والثقافية، وهذا ينعكس سلبا على علاقات أفراد هذه الأسر مع بضهم البعض.

[1] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص34.

ووفقا لنتائج الجدولين رقم (13) و (14) فإن هذه المساكن لا توفر فضاءات ولا تستجيب لمتطلبات هذه الأسر، وبالتالي لا يمكن لأفراد هذه الأسر البقاء طويلا داخل المسكن.

الجدول رقم (18): توزيع الأسر حسب الإستعداد لمغادرة المسكن في حال ضمان سكن فردي أحسن.

	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	59	98.3
لا	1	1.6
المجموع	60	100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (18) أن الأغلبية الساحقة من الأسر مستعدة لمغادرة السكن الجماعي مقابل ضمان سكن فردي أحسن بحيث وصلت نسبتها إلى (98.3%)، ليبقى (1.6%) من الأسر غير مستعدة.

تدل نسب الجدول (18) أن أسر مجتمع البحث غير راضية على مسكنها كما جاء في الجدول رقم (13) ولا تتقبل فكرة السكن الجماعي سواءا من جهة ثقافة هذه الأسر كما جاء في الجدول رقم (14) أو من جهة عدم تلبية هذه السكنات متطلبات وحاجات الأسر كما ورد في الجدول رقم (15).

المحور الرابع: بيانات العلاقات الأسرية داخل المسكن.

الجدول رقم (19): توزيع الأسر حسب الشعور في حالة وجود شخص آخر معهم في المسكن.

	التكرار	النسبة المئوية (%)
- بالراحة والطمأنينة	17	28.3
- بالضيق	22	36.6
- لا نشعر بشئ	21	35
المجموع	60	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (19) أن أعلى نسبة تمثل الأسر التي تشعر بالضيق في حالة وجود شخص آخر معهم في المسكن وتقدر بـ (36.6%) أما الأسر التي لا تشعر بشئ في حالة وجود شخص آخر معهم في المسكن وصلت نسبتها إلى (35%) ثم تعد ذلك الأسر التي تشعر بالراحة والطمأنينة بنسبة (28.3%).

من خلال نسب الجدول رقم (19) نلاحظ أن السكن الجماعي وتقسيمات فضائه لا تؤمن للأسر الراحة النفسية أولا لضيقها وثانيا تصميمها، فمثلا ثقافة أسر مجتمع البحث ذات طابع ديني (الحرمة) وبوجود شخص آخر (ضيف) في غرفة الإستقبال التي تستعمل عادت في هذه السكنات كغرفة لتجمع أفراد الأسرة ونظرا لقلة غرف هذه المساكن فمن البديهي أن تشعر الأسرة بالضيق وعدم الراحة والإطمأنان، كما تكاد هذه المساكن أن لا تؤدي وظيفتها على نحو يضمن للأسرة الراحة رغم أن هذه المساكن ذات نمط حضري.

الجدول رقم (20): توزيع الأسر حسب توفير المسكن للتنشئة الجيدة للأطفال.

	التكرار	النسبة المئوية (%)	الأسباب	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	12	20	ـــــ	_	_
لا	48	80	- تصميم المسكن	13	27
			- عدم التوافق بين الأسرة والمسكن	35	72.7
			- أخرى	_	_
المجموع	60	100	ـــــ	48	100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (20) أن (80%) من الأسر لا توفر مساكنهم تنشئة جيدة للأطفال وترجع الأسباب إلى:

1- عدم التوافق بين الأسرة والمسكن بنسبة (72.8%).

2- تصميم المسكن بنسبة (27%).

وبالنسبة للأسباب الأخرى فتنعدم، أما فيما يخص الأسر التي توفر مساكنهم على تنشئة جيدة للأطفال فتقدر نسبتهم بـ (20%).

تتميز السكنات الجماعية بالضيق وعدم توفير متطلبات وحاجات الأسرة كما ورد في الجداول رقم (13) و(14) و(15)، وكما جاء في الجدول رقم (17) حول بقاء أفراد الأسرة داخل المسكن فينطبق ذلك على الأطفال لعدم حصولهم على فضاء خاص بهم للعب فيه وشعورهم بالإستقلالية.

فالمسكن الضيق يؤدي إلى نشأة التوتر الدائم بين أفراد الأسرة نتيجة ضيقهم من بعض بسبب عدم توفر المساحة اللازمة للحركة، وينعكس هذا التوتر من البالغين إلى الأطفال مما يعرضهم للخطر، كما يؤدي إلى مشاكل النوم المختلفة، وخروج الأطفال إلى الشارع مما يقودهم للإنحراف لبعدهم عن رقابة الأسرة.[1]

الجدول رقم (21): توزيع الأسر حسب الراحة والإستقلالية داخل المسكن.

	التكرار	النسبة المئوية (%)	الأسباب	التكرار	لبنسبة المئوية (%)
نعم	20	33.3	ـــــ	_	_
لا	40	66.6	- الإزدحام داخل المسكن	12	30
			- عدم وجود مكان خاص لكل فرد	16	40
			- تصميم المسكن غير ملائم	12	30
المجموع	60	100	ـــــ	40	100

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص106.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (21) أن نسبة (66.6%) من الأسر لا تجد الراحة والإستقلالية داخل المسكن للأسباب التالية:

1- عدم وجود مكان خاص لكل فرد بنسبة (40%).

2- تصميم المسكن غير ملائم والإزدحام داخل المسكن بنسبة (30%) لكل سبب منهما.

ونسبة (33.3%) من الأسر تجد أن مساكنها توفر خاصية الراحة والإستقلالية.

بغض النظر عن الإزدحام وتصميم السكنات الجماعية فإنها لا توفر إستقلالية وخصوصية أفراد الأسرة، وهذا يؤثر على العلاقات بينهم كعلاقة الأم بإبنتها وعلاقة الشريكين (الزوج والزوجة) بحيث تصبح علاقة وضائفية لا علاقة رمزية، كما لا تفصل هذه المساكن بين المجالين الأنثوي والذكوري.

الجدول رقم (22): توزيع الأسر حسب المكان المفضل لتجمع أفرادها داخل المسكن.

	التكرار	النسبة المئوية (%)
- غرفة الإستقبال	43	71.6
- المطبخ	17	28.3
- مكان آخر	—	—
المجموع	60	100

يوضح الجدول رقم (22) أن المكان الذي يتجمع فيه أفراد الأسرة بكثرة هو عرفة الإستقبال، بحيث وصلت نسبتها إلى (71.6%) ثم بعدها المطبخ بنسبة (28.3%).

ولا يوجد مكان آخر للتجمع فيه من خلال الجدول.

تعد المناطق الداخلية للمسكن مثل غرفة الإستقبال ذات أهمية كبيرة للعديد من الأسر وقد أثبتت الدراسات أن هذه الغرفة هي رمز لمكانة وقيم الأسرة وأنها تحاط عادة بإطار من النوافذ المصورة ويتم الحفاظ عليها للمناسبات الخاصة، أما الحياة الفعلية فتكون في الغرف الأخرى أو المطبخ.

في حين تؤكد دراسات آخرى على أن المطبخ هو عادة المركز الحقيقي لنشاط الأسرة، وأن الغرف المعيشية الأخرى هي أماكن لا تصلح للتسلية لأنها ضعيفة الإضاءة، قاتمة الألوان وشديدة الإتساع.[1]

وما تفسره نسب الجدول رقم (22) ليس بالضرورة أن نطبقه على أسر مجتمع البحث لأن غرفة الإستقبال تستعمل عادة عندهم للضيوف وإستعمالاتها اليومية دليل على عدم وجود مكان آخر لتجمع أفراد الأسرة كما يسمونه بغرفة المعيشة والتي يتجمع فيها أفراد الأسرة لتبادل أطراف الحديث والإستمتاع بمشاهدة التلفاز.

الجدول رقم (23): توزيع الأسر حسب تبادل الزيارات مع الأقارب.

	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	15	25
لا	5	8.3
أحيانا	40	66.6
المجموع	60	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (23) أن نسبة (66.6%) من الأسر تتبادل أحيانا الزيارات مع الأقارب، أما (25%) من الأسر يتبادل الزيارات بشكل عادي، وتبقى نسبة (8.3%) لا تتبادل الزيارات.

كما أن إنخفاض مداخيل الأسر نسبيا مع إرتفاع الأسعار يؤثر على نوع العلاقات الإجتماعية الأسرية بين أفراد الأسرة الواحدة وعلى العلاقات القرابية بين الأسر كالتقليل من الزيارات البينية إلاّ في بعض المناسبات المحددة.

وهنا يتدخل مؤشر الدخل الذي لا يكفي في كثير من الأحيان إلا لتوفير الحاجات الضرورية لأفراد الأسرة.

ولقد أثرت التغيرات التي رافقت الحياة الحديثة في جوانبها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، كما نضيف أنه نتيجة لصغر حجم مساكن هذه الأسر لا يسمح لها باستقبال الزوار من حين لآخر.

[1]- سليماني جميلة، مرجع سابق، ص79- ص81.

الجدول رقم (24): توزيع الأسر حسب سلوكات أفرادها وتوافقها مع فضاءات المسكن.

	التكرار	النسبة المئوية (%)	الأسباب	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	16	26.6	ـــــ	–	–
لا	44	73.3	– لا يوفر المسكن أي فضاءات	38	86.3
			– عدم تأقلم أفراد الأسرة مع المسكن	6	13.6
			– أخرى	–	–
المجموع	60	100	ـــــ	44	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (24) أن نسبة الأسر التي لا تتوافق سلوكات أفرادها مع فضاءات المسكن تقدر بـ (73.3%) وذلك للأسباب التالية:

1- لا يوفر المسكن أي فضاءات بنسبة (86.3%).

2- عدم تأقلم أفراد الأسرة مع المسكن بنسبة (13.6%).

وتبقى (26.6%) من الأسر ترى أن سلوكات أفرادها توافق فضاءات المسكن، فيما تعد الأسباب الأخرى منعدمة.

تبقى مشكلة هذه المساكن (السكن الجماعي) في عدم توفير فضاءات تتماشى مع ثقافة هذه الأسر كالفصل بين النساء والرجال ومكان للعب الأطفال، وإمتلاك كل فرد فضاء يؤمن له الخصوصية الفردية للتكتمل بعد ذلك خصوصية الأسرة ككل.

كما أن عدم تأقلم هذه الأسر مع المسكن يعود إلى شكل الأسر وحجمها كما ورد في الجدول رقم (16) وعادات وتقاليد هذه الأسر من تبادل للزيارات مع الأقارب، وبعض الإحتفالات التي تدخل ضمن العادات والتقاليد والتي لا يمكن للمسكن أن يحتويها سواء للضيق أو التصميم الخاطئ.

المحور الخامس: بيانات متعلقة بالمواقف والآراء إتجاه المسكن.

الجدول رقم (25): توزيع الأسر حسب رأيهم في السكن في العمارة.

	التكرار	النسبة المئوية (%)
تحضر	12	20
حل لمشكلة السكن	48	80
رأي آخر	—	—
المجموع	60	100

يبين لنا الجدول رقم (25) أن نسبة (80%) من الأسر تنظر إلى السكن في العمارة كحل لأزمة السكن، أما (20%) من الأسر ترى بأنه تحضر، وتبقى الأراء الأخرى منعدمة.

إن الإنتشار الهائل لنمط السكن العمودي (الجماعي) دليل على الزيادة في سكان المدن عن طريق النزوح الريفي أو النمو الديموغرافي السريع، كما تفسر لنا نسب الجدول رقم (25) بإعتباره حل لمشكلة السكن.

كما يعتبر أقل تكلفه من جهة توهر الخدمات وإستغلال الأرض ويستوعب عدد من الأسر في مساحة معتبرة، ولا يعد تحضر خاصة لأسر مجتمع البحث لإفتقاره للعديد من الوضائف والمتطلبات الأساسية ولعدم توفره على المعايير الصحية الأساسية للمسكن.

الجدول رقم (26): توزيع الأسر حسب رأيهم بالمشاكل التي تعاني منها عند السكن في العمارة.

	التكرار	النسبة المئوية (%)
- عدم الراحة والإطمئنان	24	40
- علاقات إجتماعية	13	21.6
- لا تعاني أي مشاكل	23	38.3
المجموع	60	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (26) أن الأسر التي تعاني من عدم الراحة والإطمئنان (من السكن في العمارة) تقدر نسبتها بـ (40%)، والأسر التي لا تعاني أي مشاكل تصل نسبتها إلى (38.3%)، ثمّ الأسر التي تعاني من علاقات إجتماعية متوترة بنسبة (21.3%).

من الظاهر أن الأسر تعاني مشاكل في السكن الجماعي من الجهة النفسية والإجتماعية كما تبين نسب الجدول رقم (26) وكما ورد في الجداول رقم (19) و(20) و(21) و(23) والتي تصب في مسار واحد عدم توافق أسر مجتمع البحث والمسكن ذا النمط العمودي.

الجدول رقم (27): توزيع الأسر حسب رأيهم بإعتبار السكن الجماعي نموذج لأسرة متحضرة.

	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	21	35
لا	39	65
المجموع	60	100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (27) أن نسبة (65%) من الأسر ترى بأن السكن الجماعي لا يعتبر نموذج لتحضرها، تعتقد (35%) من الأسر أن السكن الجماعي يعج نموذجا لتحضرها.

في الواقع يعتبر السكن العمودي دليل للتحضر كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة والصناعية كناطحات السحاب مثلا، لكن يبقى الإشكال في تصميمها وملائمتها للبيئة والظروف المعيشية وما يترتب عنها من مردود نفسي وإجتماعي لمستخدميها.

الجدول رقم (28): توزيع الأسر حسب تفضيل نوع المسكن.

	التكرار	النسبة المئوية (%)
فردي	47	78.3
جماعي	13	21.6
المجموع	60	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (28) أن الأسر تفضل بنسبة (78.3%) السكن الفردي، لتبقى نسبة الأسر التي تفضل السكن الجماعي بـ (21.6%).

تفضل غالبية الأسر السكن الفردي لما يضمنه من حرية في القيام بالنشاطات اليومية كم يوفر عامل الإستقلالية وممارسة العادات والتقاليد بكل حرية.

إضافة إلى توفره على الوظائف الأساسية وبالإستطاعة الأسر تصميمه وفق متطلباتها دون تشويه للمسكن كما هو الحال بالنسبة للعمارة.

الجدول رقم (29): توزيع الأسر حسب رأيهم في التأثير الأكثر للعلاقة بين الأسرة والمسكن.

	التكرار	النسبة المئوية (%)
الأسرة	29	48.3
المسكن	12	20
كلاهما	19	31.6
المجموع	60	100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (29) أن العلاقة بين الأسرة والمسكن تؤثر أكثر في الأسرة بنسبة (48.3%)، بعد ذلك بنسبة (31.6%) تؤثر في كل من الأسرة والمسكن، أما نسبة (20%) لتأثيرها على المسكن.

فالأسرة أكثر عرضة للتأثر بالبيئة والمحيط الذي تعيش فيه الإجتماعي أو البيئي فطبيعة علاقة الإنسان بالبيئة المحيطة به هي علاقة أخذ وعطاء علاقة فعل وإنفعال وتأثير متبادل وصراع موصول.

فالمسكن يفرض على أفراد الأسرة أن يمارسوا نشاطهم وفق الفضاءات التي يوفرها، كما يفرض عليهم مراعات الحجم والشكل لهذه الأسر حسب إستجاعته لإستيعابها.

الجدول رقم (30): توزيع الأسر حسب الحل المقترح لتأمين التوافق بين الأسرة والمسكن.

	التكرار	النسبة المئوية (%)
- تأمين سكن فردي	17	28.3
- مراعاة خصوصية الأسرة	14	23.3
- توسيع المساكن الجماعية	12	20
- تصميم ملائم للسكن الجماعي	13	21.6
- تحديد النسل	4	6.6
المجموع	60	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (30) أن رأي الأسر حول تأمين سكن فردي قد وصلت نسبته إلى (28.3%)، ليتمثل الرأي الثاني في مراعات خصوصية الأسرة بنسبة (23.3%)، والرأي الثالث في تصميم ملائم للسكن الجماعي بنسبة (21.3%)، ثمّ بعد ذلك توسيع المساكن الجماعية بنسبة (20%)، ليكون الرأي الأخير تحديد النسل بنسبة (6.6%).

يتبين لنا من خلال نسب الجدول رقم (30) والذي يوضح رأي أفراد الأسر حول العلاقة بين الأسرة والمسكن، في تمسكهم بالقيم والسلوكات وطريقة الحياة ومحاولتهم التوافق بين الأسرة والمسكن من خلال التغيير على مستوى المسكن من جانب التصميم وتوفير متطلبات وحاجات الأسرة.

ويبقى الرأي الأكثر تناسب مع ثقافة هذه الأسر هو تأمين سكن فردي.

ثانيا: إستخلاص النتائج

1- نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها، وبهدف الحصول على حلول أو إجابات للعلاقة بين التغير الأسري ونمط البناء العمودي، ومن خلال تحليل بيانات إستمارة الإستبيان تم إستخلاص النتائج التالية:

1- من خلال تحليل الجدول رقم (12) يمكن أن نؤكد أن الأسر أثرت في مساكنها بشكل كبير بحيث أضافت تعديلات على مستوى معظم المرافق التي يوفرها، وذلك لعدت أسباب كما ورد في الجداول رقم (10) و(11) من ضيق للمساكن وعدم إحتوائها لعدد أفراد هذه الأسر.

- تمثل ثقافة أسر مجتمع البحث عائق أمام التأقلم مع نمط السكن الجماعي لإحتوائها وتمسكها بالمحافظة على التراث الديني (الحرمة)، إلى جانب تصرفات وسلوكات أفراد هذه الأسر ذات الطابع التقليدي.

2- إن تحليل الجداول رقم (14) و(15) و(16) يوحي بطبيعة العلاقة بين الأسرة والمسكن والتي توصلنا من خلالها إلى أن الأسر في مجتمع البحث غير راضية على مساكنها، لأن المساكن الجماعية لا تتوافق مع عادات وتقاليد هذه الأسر كما أنها لا تتوفر على المتطلبات الضرورية التي تستوعب حاجات الأسرة الضرورية.

3- تقلص حجم وشكل الأسرة من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية (زواجية) نتيجة لضيق السكنات ذات النمط العمودي والتصميم الذي لا يعبر على ثقافة الأسرة الجزائرية بصفة عامة، كما إضطرت إلى التغيير من سلوكاتها وبعض العادات كزيارة الأقارب.

4- إن السكن في العمارة يعد كثقافة دخيلة على الأسرة الجزائرية، وكما تبين في تحليل الجدول رقم (25) فهو بمثابة حل لمشكلة السكن لا غير، وهذا دليل على إفتقاره لعدة وضائف أساسية وعدم إحتوائه على الفضاءات اللازمة لأفراد هذه الأسر.

- لا توفر هذه السكنات فضاءات خاصة للعب الأطفال، وهذا يؤدي إلى عدم التنشئة الجيدة لهم وللأجيال القادمة.

5- إن السكن في العمارة يلقي على عاتق الأسر بعض المشاكل والتي من ضمنها العلاقات الإجتماعية المتوترة وعدم الراحة، وهذا يعود على مردودية أفراد هذه الأسر سلبا على المجتمع.

- كم أن الأسرة الجزائرية تسعى لتأمين سكن فردي أكثر من الإصلاحات في تصميم المساكن الجماعة و جعلها ملائمة لعاداتها وتقاليدها، وهذا دليل على التمسك بالقيم والعادات والتقاليد الراسخة في الأسرة الجزائرية.

النتيجة العامة:

في ظل التغيرات والتطورات التي طرأت على الأسرة الجزائرية بصفة عامة والأسرة الصحراوية خاصة، نجد أن عامل المسكن له علاقة كبيرة في هذه التغيرات والتي تتجلى في التركيبة البنائية والوظيفية للأسرة، وبما أن السكن العمودي يفتقر إلى العديد من الوظائف والحاجات والشروط الأساسية للسكن، ولا يتماشى مع الموروث الثقافي للأسرة الجزائرية، التي تعودت في الماضي على السكن الفردي المنجز حسب رغبتها والملبي لإحتياجاتها، فلا شك أنه يساهم وبشكل كبير في هذه التغيّرات.

الخاتمة

الخاتمـــة:

للمسكن ثقل في تفسير العلاقة بينه وبين الأسرة، لكونه عنصر مادي له القدرة على إحتواء عناصر مختلفة وتحويلها إلى عناصر ثقافية ونفسية و إجتماعية، كما أنه رابط للعلاقات الإجتماعية لساكنيه والذين يخضعونه ضمن تنظيم إجتماعي معين بحيث يصبح هذا البناء بنية لها معنى وتمثيل إجتماعي وثقافي.

وباعتبار السكن مفسر للتركيبة والوظيفة الأسرية فلا بد أن له دور في التأثير عليها، وبما أن السكنات الجماعية اصطحبت أشكال وأنظمة أسرية حديثة، لتكمل علاقة هذا النوع من المساكن بالتغير الأسري الحاصل في المجتمع.

فيجب على الدارسين والباحثين والمهندسين وكل من له علاقة بهذا المجال (الأسرة والمسكن) أن يعمل على التوفيق بينهما، لتحتفظ الأسرة بثقافتها من عادات وتقاليد من جهة، ويتوفر المسكن على الوظائف اللازمة ويؤمن الحاجات الأساسية للأسرة من جهة أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجـع

– المصادر

_القرآن الكريـــم

- المراجع باللغة العربية

1. إستيتية ملحس دلال ، سرحان عمر موسى ، المشكلات الاجتماعية ، دار وائل للنشر، لبطبعة الأولى، الأردن، 2012.

2. الجيلاني حسان ، سلاطنية بلقاسم ، أسس البحث العلمي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، د.ط ، الجزائر ، 2009.

3. د. الوافي عبد الرحمان ، في سيكلوجية الانسان و المجتمع ، دار الهومة ، د.ط ، الجزائر 2011.

4. توفيق محمود ، منهجية البحث العلمي ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط1 ، القاهرة 2007.

5. حسن إسماعيل ،الدلالات الحضرية في اللغة المقدمة عند إبن خلدون ، دار الفرابي ،ط1 ، لبنان، 2007.

6. حسن عبد الحميد احمد رشوان ، الاسرة و المجتمع ، مؤسسة شباب الجامعة ، د.ط ،2012.

7. سليماني جميلة ، دراسات في علم النفس الفضائي ، دار الهومة ، د.ط ، الجزائر 2011.

8.صابر عوض فاطمة ، أسس و مبادئ البحث العلمي ، مكتبة الاشعاع الفنية ، ط.2 ، الاسكندرية 2002.

9. عبد المجيد سيد منضور ، زكريا احمد الشربيني، الأسرة على مشارف القرن 21 الأدوار– المرض النفسي – المسؤوليات ، دار الفكر العربي ، القاهرة 2000.

10. عبيدات محمد ، منهجية البحث العلمي ، القواعد و المراحل و التطبيقات ، دار وائل للنشر ن ط.2 ، الأردن 1999.

11. عرب هاني ، مجالات التفكير و البحث العلمي ، د.ن ، د.ط ، د.ب ، 2009.

12. غريب سيد احمد و آخرون ، دراسات في علم الاجتماع العائلي ، دار المعرفة الجامعية ، د.ط ،د.س ، مصر.

13. فرانسيس .ت. و ماك اندرو ، ترجمة محمد خليفة عبد اللطيف و سيد يوسف جمعة ، علم النفس البيئي ، مطبوعات جامعة الكويت ، د.ط ، الكويت 2000.

–المعاجم والقواميس :

1. الجرجاني ، التعريفات ، د.ن ، د.ط ، د.س ، د.ب.

2. عبد الباقي ، محمد فؤاد ، المعجم المفهرس لألفاظ القران الكريم ، ذ.ر الفكر بيروت ، 1987.

3. مطلوب أحمد ، معجم المصطلحات البلاغية ، مكتبة لبنان ، د.ط 2000.

– الرسائل الجامعية :

1.حلوة خولة و آخرون ، ممارسات المجال الحضري في المدينة الصحراوية ، شهادة ليسانس في الأنثروبولوجيا ،كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، جامعة ورقلة ، 2013.

2.لبرارة هالة ، الأسرة و المسكن بالمدينة الصحراوية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاجتماعية و الاسلامية ، باتنة ، 2008.

– المجلات والتقارير والمطبوعات والجرائد:

1.عطاري إبراهيم ، أثر العوامل الاقتصادية في التغير الأسري في الجزائر ، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، المجلد5 ، العدد3 ، 2012.

2.عوفي مصطفى و لبرارة هالة ، الأسرة و السكن بين الحاجات و الوظائف ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة عمار ثليجي الأغواط ، العدد4 ، فيفري2013.

3. Drectoin de la programmatoin et de swivi du budget wilaya de ouargla, annuaire statistique 2013 de la wilaya de ouargla, 2014.

الملاحق

الملحق رقم (01)

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطـــية الشعبيـــة

وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي

جامعـــة قاصـــدي مربـاح ورقـــلة

كلـية العلوم الإنسانـــية والإجتماعـــية

قســم علـم الإجتمـاع والديموغرافـيا

التخصص: أنثروبولوجيا إجتماعية وثقافية

إستمارة الإستبيان

التغيّر الأسري و علاقته بنمط السكن العمودي

ملاحظة هامة:

يشرفنا أن نتقدم بهذا الإستبيان المتمثل في مجموعة من الأسئلة و الهدف منه جمع بيانات لإعداد مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس.

- كما نرجوا منكم إعطائنا القليل من وقتكم و مساعدتنا بالإجابة على الأسئلة بكل مصداقية و موضوعية.
- تأكدوا ان المعلومات التي ستقدمونها لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

السنة الجامعية 2014/2013

المحور الأول:البيانات الشخصية للمبحوث

1- الجنس ☐ أنثى ☐

2- السن ☐ سنة

3- المستوى التعليمي:

أمي ☐

إبتدائي ☐

متوسط ☐

ثانوي ☐

جامعي ☐

4- الحالة العائلية:

أعزب ☐

متزوج ☐

أرمل ☐

مطلق ☐

5- عدد أفراد الأسرة ☐ فرد.

6- لماذا أتيت للسكن هنا :

- البحث عن حياة أفضل ☐
- الظروف المعيشية السيئة في المسكن السابق ☐
- الظروف الإقتصادية ☐
- أخرى.....

المحور الثاني: متعلق بالسكن

7- السكن الذي أنت فيه:

- ملك ☐
- إيجار ☐

8- في أي سنة أقمت بهذا المسكن؟ ☐

9- كم عدد غرف مسكنك؟ ☐

10- كيف ترى سكنك؟

- ضيق ☐ - وسط ☐ - واسع ☐

11- هل يلائم عدد الغرف أفراد الأسرة؟

- نعم ☐ - لا ☐

12- هل أضفت تعديلات على مسكنك؟

- نعم ☐ - لا ☐

- في حالة الإجابة بـ نعم ما تصنيف التعديلات الواردة على المسكن:

- المطبخ ☐ - مدخل الشقة ☐
- الحمام ☐ - توسيع الغرفة ☐
- الشرفة ☐ - زيادة في عدد الغرف ☐
- قاعة الاستقبال ☐ -أخرى.....

- عند التعديل في المسكن هل تمت إستشارة مهندس معماري؟

- نعم ☐ - لا ☐

المحور الثالث: علاقة الأسرة بالمسكن

13- هل الأسرة موافقة على السكن في العمارة؟

- نعم ☐ - لا ☐
- في حالة الإجابة بـ لا أكان السبب:
- ضيق المسكن ☐
- إفتقار المسكن لتنوع الوظائف و الخدمات ☐
- أسباب اخرى....

14- هل يتوافق المسكن مع عادات و تقاليد الأسرة:

- نعم ☐ - لا ☐
- في حالة الإجابة بـ لا يعود السبب الى:
- ضيق المسكن ☐
- تصميم المسكن ☐
- أسباب اخرى.....

15- هل يوفر المسكن متطلبات الأسرة؟

- نعم ☐ - لا ☐

16- هل يشارككم آخرون بهذا المسكن؟

- والد الزوج أو أحدهما ☐
- والد الزوجة أو أحدهما ☐
- شخص آخر يذكر ☐
- لا أحد ☐

17- هل يفضل أفراد الأسرة البقاء طويلا داخل المسكن؟

- نعم ☐ - لا ☐

18- هل الأسرة مستعدة لمغادرة المسكن في حالة ضمان سكن فردي أحسن؟

- نعم ☐ - لا ☐

المحور الرابع:العلاقات الأسرية داخل المسكن

19- كيف تشعرون في حالة وجود شخص آخر معكم بالمسكن:

- بالراحة و الطمأنينة ☐
- بالضيق ☐
- لا نشعر بشئ ☐

20- هل يوفر المسكن تنشئة إجتماعية جيدة للأطفال؟

- نعم ☐ - لا ☐
- في حالة الإجابة بـ لا يعود السبب الى:
- تصميم المسكن ☐
- عدم التوافق بين الأسرة و المسكن ☐
- أسباب اخرى.....

21- هل تشعرون بالراحة و الاستقلالية داخل المسكن؟

- نعم ☐ - لا ☐
- في حالة الإجابة بـ لا ما هو السبب:
- الإزدحام داخل المسكن ☐
- عدم وجود مكان خاص لكل فرد ☐
- تصميم المسكن غير ملائم ☐

22- ما هو المكان المفضل لتجميع أفراد الأسرة داخل المسكن:

- غرفة الإستقبال ☐
- المطبخ ☐
- مكان آخر....

23- هل تتبادل الأسرة الزيارات مع الأقارب؟

- نعم ☐ - لا ☐ أحيانا ☐

24- هل سلوكات أفراد الأسرة تتوافق مع الفضاءات التي يوفرها المسكن؟

- نعم ☐ - لا ☐
- في حالة الإجابة بـ لا يرجع السبب الى:
- لا يوفر المسكن أي فضاءات للأسرة ☐
- عدم تأقلم أفراد الأسرة مع المسكن ☐
- أسباب اخرى.....

المحور الخامس:متعلق بالمواقف و الآراء إتجاه المسكن

25- حسب رأيك يعدّ السكن في العمارة:

- تحضر ☐
- حل لمشكلة السكن ☐
- رأي اخر.....

26- ما هي برأيك المشاكل التي تعاني منها الأسرة عند السكن في العمارة؟

- عدم الراحة و الإطمئنان ☐
- علاقات إجتماعية متوترة ☐

- لا تعاني أي مشاكل ☐

27- هل تعتقد أن السكن الجماعي نموذج لأسرة متحضرة؟

- نعم ☐ - لا ☐

28- هل تفضل السكن؟

- الفردي ☐ - الجماعي ☐

29- حسب رأيك هل العلاقة التلازمية بين الأسرة و المسكن تؤثر أكثر في:

- الأسرة ☐
- المسكن ☐
- كلاهما ☐

30- ما هو الحل الذي تقترحه لتأمين التوافق بين الأسرة و المسكن؟

.....

نشكركم جزيل الشكر على تعاونكم

الملحق رقم (02): صورة توضح التعديلات على مستوى الشرفة لزيادة الغرف

الملحق رقم (03): صورة توضح التعديلات لتوسيع الغرف